اتفاق أئمة الإسلام على وجوب السكوت و الإماتة لما شجر بين الصحابة الكرام

بقلم جامعه الفقير إلى الله :

أبي مصعب علي بن ناصر بن محمد

راجعه وقدم له:

فضيلة الشيخ / محمد بن عبد الوهاب العقيل
عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية

فضيلة الشيخ النحوي/عبد الرحمن بن عوف كوني

ح علي ناصر (أبو مصعب)، ١٤٢٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ناصر، علي ناصر محمد

اتفاق أئمة الإسلام على وجوب السكوت والإماتة لما شجر بين الصحابة الكرام / علي ناصر محمد ناصر - المدينة المنورة، ١٤٢٩هـ.

١٣٦ص؛ ٢٠سم.

١٧ × ٢٢ سم.

ردمك: ٦-٧٥١-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- الفتن في الإسلام أ. العنوان

ديوي ٢١٢،٣ ١٥٣٥/ ١٤٢٩هـ

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

فإن من أعظم نعم الله سبحانه وتعالى على المسلم أن يحفظ عليه لسانه فلا يتكلّم إلا بما ينفعه في الدنيا والآخرة، وأخطر أنواع الكلام ما يكون فيمن عظّمه الله ، وأوجب علينا محبته وتعظيمه فإذا خالف المسلم هذا ووقع فيمن هم كذلك فقد خالف أمر الله وأمر رسوله –صلى الله عليه وسلم – واستوجب غضب الله وعقوبته في الدنيا والآخرة، ومن ذلك الجرأة على الكلام فيما وقع بين أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم- ورضي عنهم وعدمُ التأدّب معهم وعدم إحسان الظن بهم بدعوى البحث العلمي أو دراسة التاريخ من جديد، أو نحو ذلك مما وقع فيه بعض أهل البدع في هذا الزمان، وقد قرأت ما كتبه الأخ علي بن ناصر ابن محمد في وجوب السكوت عما وقع بين الصحابة –رضي الله عنهم- فوجدته بحثاً قيماً ماتعاً نافعاً مع اختصاره وسهولة عبارته جزاه الله خيراً ونفع به .

وإني أوصي إخواني طلاب العلم في هذا الزمان بتعظيم من عظَّمه الله ورسوله –صلى الله عليه وسلم–والحذر من التشبه بالرافضة والخوارج والمعتزلة ومن نحا نحوهم من قصاص هذا الزمان فإن في التشبه بهم الهلكة، وفي مخالفتهم وتعظيم أصحاب النبي –

صلى الله عليه وسلم-ورضي عنهم السلامة والنجاة والمرء مع من أحب والله اعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وكتبه :

محمد بن عبد الوهاب العقيل

عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية

وأستاذ مشارك في قسم العقيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ :

الحمد لله المقدِّرِ لجلائل الأشياء ودقائقها ،الْمُجلِّيها متى شاء وَفقَ علمِه السابقِ بحقائِقِها، والصلاة والسَّلام على من سنَّ لنا سُنن التوحيد لله في الذات والصفات والأفعال، وعلى آله وأصحابه أفضل مَن قام بهذه السنن بعده —صلى الله عليه وسلَّم—على وجه الكمال ،فاستحقُّوا حُسْنَ الثناء بجميل الفَعَال .

أمّا بعد:-

فَقَدْ تَفَنَّدني الأخ في الله "علي بن ناصر" أن أشرح الطَّرْقَ الكليل ،فيما كتبه وجمعه من هذا الموضوع الجليل ،منتبذاً فيه إلى ناحية الإقتصار، على بعض فروع مسائل العقيدة الكِبار ،حسَبَ الحاجة من نصيحةٍ عاجلة في عين مسألةٍ منها نازلة ،فأقول ، ومِنَ اللهِ وحْده أسأل العَونَ والقبول :

شاء الله تعالى أن يقع ما شجر بين الصحابة الكرام، وليس دون ما أراد من مانعٍ عن النفاذ والتمام :

يارِبَّ مَن حُكمه في الكون مفروض ***وما عداه من الأحكام مرفوض

يارِبَّ مَن إن شاء لم يَعْد شِئتَه ***شيءٌ ولا مُبْرَمٌ أبْرَمْتَ منقُوض

أرضَ عنهم جميعا ،كما ارتضيْتَهم لنبيك صُحبةً ارتضاءً كتيعاً[1]

---

[1] أي تاماً ومنه قول العرب :أتى حولٌ كتيع أي تامٌ .

هم في الدرجات متفاوتون ،لكنهم في الارتضاء متساوون ،هُمْ عدولٌ خِيَرَة ،نُجوم يُهتدَى بهم بَرَرَة ،على حدِّ قول صاحب وسيلة السعادة في نشر ما تضمَّن الشهادة:

والصَّحْبُ كلُّهم عُدولٌ خِيَرَةٌ **** فَمن يُرِدْ مِن نورهم هُدىً يَرَهْ
فهُمْ هداةٌ كُلُّهم كالأنجُم ***** في الاهتدا لِمَن سَرَى في الظُّلَم
وعنهم اللهُ جميعاً رَضِيَا ***** وَهُمْ رَضوا عنه فلا تسْتَثْنِيَا

ويُوَضِّح المسألة لو أفرغناها –عند آداب البحث والمناظرة –في قالب ما يُسمَّى بالقضيّة الحمليّة بقسْميها النِّسْبيَّين لَصَدَقَتَا من سيرتهم العطرة بشهادة واقعهم وشهادة الله لهم ورسوله –صلى الله عليه وسلم– وذلك يكفي ويشفي فيقال في القضية الحمليّة الموجَبة :كُلُّ أصحابِ رسولِ الله –صلى الله عليه وسلَّمَ– عدْلٌ ، وفي الحملية السالبة :"لا أحَدَ من الصحابة بفاسق "[1]

بمثل ما عقده أبو بكر الغرناطي الأندلسي المالكيّ في تحفة الحُكّام في نُكَتِ العقود والأحكام من قوله :

والعدلُ مَن يجتَنِبُ الكبائرا ويتّقي في الأغلب الصَّغائرا
وما أُبيح وهو في الأعْيَان يَقْدَحُ في مُرُةِ الإنسان

فالحقُّ أنّ حُسن عدالة الصحابة فوق ما تتصوّره من المدلول المعتاد لهذا التعريف العام للعدل شرعا لأنهم تهذّبوا بتربية الرسول –صلى الله عليه وسلم– نَاهيَك من تربية، وليسوا مع ذلك بمعصومين من الخطأ ،لأنهم بشر.

---

[1] انظر الحدود البهية في القواعد المنطقية (ص: ٣٦)، وآداب البحث والمناظرة (٥٧/١).

ولذا لما شاء الله الفتنةَ قَدَراً نَفَذَتْ فيهم الإرادة الكونيّة وتخلَّتِ الإرادة الشرعية ،إذ ليستا متّحدتَيْن ،فقد يريد الله شيئا في الكون قَدَراً فيقع وإن كان غير مراد شرعا كالفتنة هذه، وقد يريده شرعا وليس بواقع قدَرًا كإيمان أبي جهل ، وقد تجتمعان كإيمان أبي بكر الصدّيق –رضي الله عنه– أفضل الأمة بعد رسولها –صلى الله عليه وسلم– ، فتلخّص من ذلك أنّ النسبة بين الإرادتَيْن كما في دفع إيهام الاضطراب (ص: ١٦١):هي العموم والخصوص المطلق فإحداهما أعم مطلقا من الأخرى باعتبار وقد أشار إلى أصل الفرق بينهما من الاختلاف صاحب وسيلة السعادة في نشر ما تضمّن الشهادة بقوله :

وأمْرُهُ الكونيُّ والشرعيُّ ***** ليْسَا بَواحدٍ وذا المرضِيُّ
إذْ كلُّ ما أرده كان وقر ***** ولا يُريدُ كُلُّ ما به أمَر

ويدلّ على هذا الفرق قوله تعالى في سورة هود :﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ هود: قال شيخنا العلامة في"دفع إيهام الاضطراب": (ص١٥٨):"التحقيق أن المراد بالمشار إليه بقوله تعالى(ذلك) : هو اختلافهم إلى شقيّ وسعيد المذكور قبله قبل الإشار[1]، وعليه يظهر

---

[1]وقد سلك شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله –مسلكا غير ذلك في بيان المراد الاختلاف الموصي إليه فقال في مجموع الفتاوى (٣٧/٨) :"والناس لما تكلموا في علّة الخلق وحكمته تكلّم كل قوم بحسب علمهم فأصابوا وجها من الحقّ وخفي عليهم وجوه أخرى وهكذا عامة ما تنازع فيه الناس يكون معه هؤلاء بعض الحق وقد تركوا بعضه وكذلك مع الآخرين ولا يشتبه على الناس الباطل المحض بل لا بدّ أن يُشاب بشيء من

تعارض بين هذه الآية وبين قوله تعالى {ولذلك خلقهم } إرادة كونية قَدَرِية والإرادة في قوله :﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ الذاريات: إرادة شرعية دينيّة ووجه دلالة الكتاب على هذا الجمع:أن الله بيّن ذلك بقوله : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴿٦٤﴾ ﴾ النساء: فَعمّم الإرادة الشرعية بقوله :{إلا ليطاع }، وبيّن التخصيص في الطاعة بالإرادة الكونية بقوله : {بإذن الله}فالدعوة عامّة والتوفيق خاص.

وإذا تمَّهد هذا فوجه تخلّف الإرادة الشرعية الدينية مع تحقّق الكونيّة القدريّة في مسالة ما شجر بين الصحابة أنّ المخطئ منهم عن اجتهاد وقد تسبب بخطئه الصادر منه ،المغفور له في وقوع الفتنة التي لا يريدها الشرع، والمسبَّب يضاف إلى السبب لغة وهو لذا يضاف إليه شرعا ، ومن الأدلة على هذه الإضافة قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴿٢٤﴾ ﴾ يوسف: وجه الاستدلال أن الله سبحانه وتعالى أضاف الهمّ إليهما وإن اختلف مقدارهُ في همّ يوسف عن مقداره في همّ امرأة العزيز ،فإن همَّ يوسف كما قال الإمام أحمد همَّ خطرات وهمّ امرأة العزيز كان همَّ إصرار فافترقا لكن يوسف عليه وعلى نبيّنا الصلاة والسلام ترك ذلك الهمَّ لله فأثابه الله على ذلك الترك، وإنما أضاف الله إليهما الهم لأنهما متصفان بفعله وقد تقرَّر في علم النحو أن الفاعل مَن أحْدَثَ الفِعلَ فيضاف إليه بحيث لا يستغني أحدهما عن

الحق فلهذا لا يزلون مختلفين إلا من رحم ربّك فإنهم هم الذين امنوا بالحق كله وصدقوا كل طائفة فيما قالوه من الحق فهم جاءوا بالصدق وصدقوا به فلا يختلفون "اهـ.

الآخر قال سيبويه في الكتاب (٢٣/١)في باب المسند والمسند إليه:«وهما ما لا يَغْنَيَ واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّاً ومثل ذلك :يذهب عبد الله فلا بُدَّ للفعل من الاسم ».

ويترتّب على ذلك حكم الرفع للذي أضيف إليه الفعلُ على الفاعلية في الصناعة النحوية .

فأفعال العباد الخاصّة الظاهرة في الوجود لا يضاف شيء منها إلى الله خيرا كان أو شرّاً لتعلّق الثواب والعقاب بهما شرعا وهما للعباد .

فإن قال قائل :أليس قال الله تعالى:﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾ ﴾ الأنعام: ، وفي سورة الرعد ﴿ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴿١٦﴾ ﴾ الرعد: ، وفي سورة الزمر:﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾ ﴾ الزمر: ونحوها من الآيات الدالة على أن الله خلق الأشياء كلّها ومن ذلك أفعال العباد خيرها وشرها !

أجيب عن ذلك بأن خالقا :اسم فاعل أشتُقَّ من الوصف الذي هو أصله وهو اسم المعنى أو المصدر في عُرف أهل اللغة فمعرفته يتقدّم هذا الفرع كما هو المقرر في عقيدة أهل السنة والجماعة خلافا لمن اعتزل عن ذلك وقال إنه يكون خالقا بدون خلْق فرارا من تعدّد القديم وهو باطل في اللّغة والشرع قال في المراقي السعود:

وعند فَقْدِ الوصف لا يُشْتَقُّ ***** وأَعْوَزَ المعتزليُّ الحقُّ

وعليه يجب أن يعرف معنى الأصل لِيُنتقَل منه إلى معرفة المراد من الفرع ؛فالخَلْق لَغةً:التقدير لقول زهير بن أبي سُلمى الجاهليْ :

ولأنت تَفْرِي ما خَلَقْتَ *****وبعْضُ القَومِ يَخْلُقُ ثمَّ لا يَفْرِي

فقوله :تَفْرِي أي تَقْطع من الفَرْي وقوله ما خلقْتَ:أي قَدَرْتَ من الأمور أي تُمْضِيه لما فيك من قوّة العزيمة وغيْرُك يُقدِّر ما لا يقطعه لأنه ليس بماضي العزيمة.

ويلاحظ أنّ التقدير يسبق الفَرْيَ الذي هو القطع لكنّه يأتي طِبق التقدير .

قال المرزوقي عند شرح بيت الحماسيّ(ج٤/١٨٧٩):

غيْرَ أنّي أردت أن يَنْظُرَ النّا ****سُ إلى خَلْق ربّنا المخْلُوق

قوله : (خَلْق ربّنا المخلُوق)وَصَفَ الخَلْق بالمخلوق تأكيدا، ويجوز أن يكون المراد: خلق ربنا المقدَّر لأنّ الأصل في الخلق التقدير ألا ترى إلى قوله :

ولأنت تَفْرِي ما خَلَقْتَ *****وبعْضُ القَومِ يَخْلُقُ ثمَّ لا يَفْرِي

فأفعال العبادة على هذه -بدلالة اللغة- مخلوقة بلانزاع لأنها مقدرة من الله تعالى كما صرّح بذلك متكلّمو أهل السنة والأثر ،كمحمد بن الوزير في الإيثار:(صـ٣٤١) وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى : (٨/ ٢٧٥)، ويدلّ على هذا التقدير نصوص من الكتاب والسنة منها قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴿١٧٩﴾ ﴾ الآية الأعراف، ومنها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث ابن مسعود -رضي الله عنه- : ((ثم يبعث الله إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات :فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقيّ أم سعيد))، وروى مسلم من حديث عائشة - رضي الله عنها-:((يا عائشة إن الله خلق الجنّة وخلق لها أهلا، وهم في أصلاب

آبائهم وخلق النار وخلق لها أهلا وهم في أصلاب آبائهم))، وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- :أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال:((إنَّ الله قدَّر مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء)).

فما تقدَّم من قوله تعالى:{خلق كلّ شيء} في الآيات الكريمات معناه مقدّر كلّ شيء في الأزل قال ابن الوزير في الإيثار (صـ٣٤٢):«إن أهل السنة كلّهم قد وافقوا على أن أفعالنا لا تسميَّ مخلوقة من حيث نسِبَتْ إلينا وإنما تُسمى بذلك من حيث نُسِبت إلى الله تعالى ».

وقال أيضا في (صـ٣٤٦):«قال أهل السنة إن القرآن لا يدخل في قوله تعالى : {خالق كل شيء}لقوله تعالى:﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾ الأعراف وهما شيئان فدل على أن قوله تعالى :{خالق كل شيء}مخصوص بكل شيء يسمى مخلوقا وأن هذه الآية في عالم الخلق دون عالم الأمر فثبت أنه لا حجة لمن سمى الله خالقا لمعاصي العباد في قوله {خالق كل شيء}حتى يدلّ على أنها مخلوقة في اللغة».إهـ

وهذا فهم السلف لمعنى الخلق في هذا الموطن فالتنكب عنه تنكبٌ عن جادّة السنة كما قال العلامة الشاطبي في الموافقات(٤٦/٣):«وكثير من فرق الاعتقادات تغلّو بظواهر من الكتاب والسنة في تصحيح ما ذهبوا إليه مما لم يجر له ذكرٌ ولا وقع ببال أحد من السلف الأولين، وحاش لله من ذلك ».إهـ

وعليه فالتحقيق الجاري على عقيدة أهل السنة والجماعة الوسط هو:أن العبد يعلم الخير والشرّ لقوله تعالى: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ ﴾ البلد: وهما طريق الخير والشر ،قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في"مجالسه"(٢/ ٥٥٦)في معنى قوله تعالى﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ فصلت:«أي بينا لهم الطريقين فتركوا طريق الخير واتبعوا طريق الشر».إهـ وخلق الله القدر فيه على فِعل كلٍّ من الخير والشرِّ ،فكلَّفه والأصوليّون وإن اختلفوا في علّة التكليف هل هي للامتثال فقط ، أو للإبتلاء والامتثال معا كما قال في مراقي السعود:

للإمتثال كلّف الرقيب فموجبٌ تمكُّناً مُصِيبٌ
وبينه والابتلا تردَّدا شرطُ تمكُّنٍ عليه انفقَدا

فإنهم لم يختلفوا في أنّ التكليف واقع من الله تعالى منوطا بالعقل المميز بالعلم والارادة والاختيار لفعل الخير أو الشر حتى جعلوا العقل من شروط التكليف قال في مرتقى الوصول إلى الضروري من علم الأصول :

واشترط البلوغُ للتكليف كالعقل والإسلام والتعريف

والعبد في ذلك كُلِّه تصرِفُه قدرةُ الله وإرادتُه إلى ما سبق به علمه الأزلي تعالى فيأتيه العبد طائعاً في غاية الطوع كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ ﴾ الإنسان: ،فصرَّح تعالى بأنّ للعباد مشيئةً وأنهم لا يشاؤون إلاّ ما شاء الله .

وذلك أن الله عَلِم في الأزل ما تستحقّه عبيده فمنهم من هو للخير فوفّقه لِلْخير ومنهم من هو أهل الشرّ فوفّقه له ؛وقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ ﴾ تذييل مُستأنَفٌ أُبتدِئ بإنّ المكسورة ليفيد ذلك مع التعليل، والْغَرَضُ منه التوكيد للجملة بأخرى تشتمل على معناها لإفادته ذلك بالفحوى لما تقرّر في علم المعاني أنّ التذييل هو تعقيب الجملة بأخرى تشتمل على معنى الأولى كما عقده صاحب نور الأقاح بقوله: كذا بتذييل لتوكيد بأن تعقَّب الجملةُ جملةً تَعين حَاوية مدلول الأولى.... ولما كان لهذا التذييل استقلال كان خارجاً مخرج المثل في جواز الاستعمال على الانفراد كالأمثال لعمومه وإلى هذا أشار صاحب النَّور بقوله :

حاوِية مدلول الأولى ما استقلّ منه الذي خرج مخرجَ المثَل

فمفاد هذا التذييل أنّه عليم بشأن العبد أزلا وأنه حكيم في صرف مشيئة العبد إلى ما سبق به ذلك العلمُ الأزلي .

وفي الصَّحيحْين من حديث عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه عن النبيّ–صلى الله عليه وسلم–أنه قال : ((ما منكم من أحدٍ إلاّ وقد عُلِم مقعده من الجنَّة والنَّار ،قيل له يا رسول الله أفلا ندع العمل ونتّكل على الكتاب ؟قال : ((اعملوا))فكلٌّ ميسَّر لما خلق له))ثمّ قرأ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ ﴾ **الليل:**

ففي هذا الحديث إثبات القدر –وهو التقدير في الأزل – والعمل المضاف إلى العباد الذي هو مناط الثواب والعقاب شرعا[1]، وفيه الردُّ على القدرية و الجبرية الذين في

---

(١)وهذا ما أشار إليه ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٨/٢٤٢) بقوله:

افراط وتفريط كما أنه تطابق الكتابُ والسنة على التعبير بلفظ :"التيسير" دون لفظ الجبر .

فتلخص مما تقدم أنه يتعلق بما شجر بين الصحابة مسألتان:أحداهما عقدية والأخرى فقهية ،أما العقدية:فإنه أمرٌ قدره الله في الأزل فوقع منهم بالإجماع قال ابن الوزير (الإيثار ص ٣٤٠ و ٣٤٢):«انعقد الإجماع على وجوب الرضى بما كان من الله تعالى، وعلى تحريم الرضى بالمعاصي ووجوب كراهتها، وهذا على حقيقته لا يمكن حمله على الأدب ». إهـ

أما الفقهية :فإنه بوقوعه مضافا إليهم في عالم الأمر والنهي يتوجَّه على من بعدهم من المسلمين الكفُ عن ذِكره لأمرين : الأول : أن المروءة تقتضي وتدعو إلى ذلك لعُلو مكانة الصحابة في العدالة وسابقتهم في الإسلام ،فالعاقل الحصين يستنكف عن ذكر خطأ العادل المعتاد فما بالك بأمثال الصحابة !؟ فأصبح الترك لذكر ما شجر بينهم مقصوداً يثاب عليه ، فإن قيل إنَّ هذا الترك عدمٌ فكيف يثاب عليه ؟ والثواب إنما يترتب على مُكَلّف به هو فِعل كما هو مقرر في فن أصول الفقه وعقده صاحب مراقي السعود بقوله:

ولا يُكلِفُ بغير الفعل باعث الأنبياء ورب الفَضّلِ

وَلَسنا إذَ قُلْناَ جَرَتْ بمشيئةٍ من المنكري آياته المستقيمةِ
بل الحقُ أنّ الحكمَ للهِ وحْدَهُ له لخلقُ والأمر الذي في الشريعةِ

لأن غير الفعل غير مقدور للمكلَّف لقوله تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴿٢٨٦﴾ ﴾ البقرة: وقوله تعالى﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴿١٦﴾ ﴾ التغابن أجيب بأن الترك هنا إنما كُلف به ويثاب عليه لكونه فِعْلاً والدليل على ذلك قوله تعالى:﴿ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾ المائدة

فسمى تركهم للأمر بالمعروف والنهي عند المنكر صنعا وقوله صلى الله عليه وسلم :((المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده))متفق عليه فسمى كفَّ الأذى إسلاما فدلَّ على أن الكفَّ فِعْل ، والذي كلَّفنا به الشارع هو الكف بمعنى الترك والإنتهاء بصرف النفس عن المنهي عنه، وإليه الأشارة لصاحب المراقي بقوله:

فكَفُّنا بالنهي مطلوبُ النّبي والتركُ فِعلٌ في صحيح المذهب

الثاني :أن السلف الصالح درجوا على ترك الخوض في ذلك إذ هو عديم الجدوى جالب العدوى قال شيخ المغرب رئيس الطبقة المتأخرة من فقهاء المالكية ابن أبي زيد القيرواني المتوفي سنة ٣٨٦هـ في رسالته : "وأن لا يُذكر أحدٌ من صحابة الرسول إلاّ بأحسن ذِكر، والإمساك عمّا شجر بينهم وأنّهم أحقُّ النّاس أن يُلْتَمس لهم أحسن المخارج، ويظنَّ بهم أحسنُ المذاهب "إهـ.

كتبه العبد المفتقر إلى عفو ربه :

عبد الرحمن بن عوف كوني

المدينة النبوية ١٤/٥/١٤٢٧هـ

الموافق ١٠/٦/٢٠٠٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحَمْدَ للهِ؛ نَحْمَدُهُ، وَنستَعِنُهُ، وَنَسْتغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ آل عمران

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ النساء

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ الأحزاب

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ ، وَأَحْسَنَ الهَدْي هَدْيُ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عليهِ وَسَلَّم-، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّارِ.

مُقَدِّمَة

(في مكانة الصحابة ومنزلتهم عند الله)

إنَّ الصحابة هم أصحاب النبيﷺ، وهم الرفقاء له في دعوته الذين أثنى الله عليهم بقوله: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾ البقرة

وهم الممدوحون في كتاب الله وعلى لسان رسولهﷺ بالخصال الحميدة والفضائل الكريمة .

وهم المهاجرون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون حقا .

وهم الذين سمحت نفوسهم -رضي الله عنهم- بالنفس والمال والولد والأهل والدار ففارقوا الأوطان وهاجروا الإخوان، وقاتلوا الآباء والإخوان وبذلوا النفوس صابرين، وأنفقوا الأموال محتسبين وناصبوا من ناوأهم متوكلين فآثروا رضاء الله على الغنى والذل على العز والغربة على الوطن .

وهم الذين تولى الله شرح صدورهم فأنزل السكينة على قلوبهم وبشرهم برحمته منه وبرضوانه فقال: ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّـٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ ﴾ التوبة

جعلهم الله خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويطيعون الله ورسوله ،فجعلهم مثلا للكتابيين ،لأهل التوراة والإنجيل ،خير الأمم وخير القرون قرنهم ،يرفع الله من أقدارهم إذ أمر الرسول عليه السلام بمشاورتهم لما علم من صدقهم وصحة إيمانهم وخالص مودتهم وفور عقلهم ونبالة رأيهم وكمال نصيحتهم وتبين أمانتهم رضي الله عنهم أجمعين.[١]

كانوا أكمل هذه الأمة عقلا وعلما ودينا ،قال فيهم عبد الله بن مسعود ﷺ:«من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات ،فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة أولئك أصحاب محمد كانوا، والله أفضل هذه الأمة، وأبرها قلوبا وأعمقها علما وأقلها تكلفا. قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه ،فاعرفوا فضلهم واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم، ودينهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم ».[٢]

كانوا أفضل قرون الأمة ،فهم أعرف القرون بالله، وأشدهم له خشية ،فكل خير فيه المسلمون إلى يوم القيامة من الإيمان والإسلام والقرآن، والمعارف، والعبادات ودخول الجنة، والنجاة من النار، وانتصارهم على الكفار، وعلو كلمتهم فإنما هو ببركة ما فعله الصحابة الذين بلَّغوا الدين، وجاهدوا في سبيل الله[٣]،فلا كان ولا يكون مثلهم .

---

[١] انظر كتاب الإمامة و الرد على الرافضة (ص:٢٠٨-٣٠).

[٢] جامع العلم وفضله (٢/٩٤٩٧) ، وانظر منهاج السنة (٢/٧٦-٧٧).

[٣] منهاج السنة (٦/٣٧٦) .

فمنزلة الصحابة لا يعدلها شيء فتعظيم الصحابة ومعرفة أقدارهم ومنزلتهم أمر مجمع عليه في الدين، وقد دل الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة على مكانتهم ومنزلتهم العظيمة عند الله .

وذهب جمهور أهل العلم إلى أن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل لما لهم من النصرة للدين والهجرة والجهاد والفضائل والسوابق .

قال الإمام أحمد-رحمه الله-:«فأدناهم صحبة هو أفضل من القرن الذين لم يروه ولو لقوا الله بجميع الأعمال ».[١]

وقال النووي-رحمه الله- :«وفضيلة الصحبة، ولو لحظة لا يوازيها عمل، ولا تنال درجتها بشيء .

والفضائل لا تؤخذ بالقياس ،ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء »[٢]

ولكل واحد منهم من الفضائل مالا يحصى كثرة ولا يخفى على أهل العلم والخبرة .

واعتنى بفضائلهم ومكارمهم أئمة الإسلام، فألّفوا في فضائلهم ومناقبهم المؤلفات الكثيرة. [٣]

---

[١] شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/ ١٦٠).

[٢] شرح النووي لصحيح مسلم (١٦/٩٣).

[٣] انظر منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف (ص:٣٥).

بيان أن ما قدر من ذنبٍ من الذنوب في الصحابة فهو مغفور لهم ولو جرى ما جرى منهم لما لهم من السوابق والفضائل التي توجب مغفرة ما يصدر منهم

﴿بيان أن ما قدِّر من ذنبٍ من الذنوب في الصحابة فهو مغفور لهم ولو جرى ما جرى منهم لما لهم من السوابق والفضائل التي توجب مغفرة ما يصدر منهم﴾

لقد أثنى الله تبارك وتعالى على جميع الصحابة -رضي الله عنهم-، من السابقين والتابعين لهم بإحسان وأخبر أنه رضي عنهم ورضوا عنه وذكرهم في آيات من كتابه، ووعدهم الجنة كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾ التوبة

وقال فيهم: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١٠﴾ الحديد

وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيۡهِمۡ وَأَثَٰبَهُمۡ فَتۡحٗا قَرِيبٗا ١٨﴾ الفتح

و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ٢٩﴾ الفتح، و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ

يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾ الحشر

هذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، والرضاء المطلق عنهم من غير شرط ولا قيد بخلاف الذين جاءوا من بعدهم لم يرضَ عنهم إلا بشرط إتباعهم بإحسان، والاستغفار لهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–:«وهم صدور المؤمنين المواجهون بالخطاب في قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴿١٠٤﴾ ﴾ البقرة حيث ذكرت، ولم يكتسبوا ما يوجب آذاهم ؛لأن الله سبحانه رضي عنهم رضىً مطلقا بقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴿١٠٠﴾ ﴾ التوبة فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان، ولم يرضَ عن التابعين إلا أن يتبعوهم بإحسان، وقال تعالى:﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾ الفتح »[1]

---

[1] الصارم المسلول (ص٥٠٦).

وتتضمن هذه الآيات أن هؤلاء هم المستحقون للفيء فمن كان في قلبه غِلّ للصحابة، ولم يستغفر لهم ،لا يستحق في الفيء نصيباً بنص القرآن.

فإن من أعظم خبث القلوب أن يكون في قلب العبد غل لخيار المؤمنين وسادات أولياء الله بعد النبيين، ولهذا لم يجعل الله -تعالى- في الفيء نصيبا لمن بعدهم إلا الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ الحشر

قال البغوي -رحمه الله-:«قال مالك :من يبغض أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ وكان في قلبه عليه غل فليس له حق في فيء المسلمين.

﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾ الحشر ثم قال: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴿٧﴾﴾ الحشر إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ الحشر».[1]

وإن سلف هذه الأمة مجمعون على أن الواجب في أصحاب رسول الله ﷺ، الثناء عليهم والاستغفار لهم والترّحم عليهم والترضيّ عنهم واعتقاد محبتهم، وموالاتهم وعدم ذكر زللهم وما حصل منهم وعقوبة من أساء فيهم القول .

---

[1] شرح السنة للبغوي (١/٢٢٩) ، والشفاء للقاضي عياض (١١١١-١١١٢).

وقد مدحهم رسول الله ﷺ وأشاد بهم وأخبر بفضلهم ونص على أنهم خير قرون الأمة في قوله:((خير أمتي قرني)). [1]

وأوجب علينا محبتهم، وتعظيمهم ومعرفة أقدارهم، ونهانا عن بغضهم أو سبهم أو إيذائهم بأي نوع من أنواع الأذى فقال ﷺ:((**لا تسبوا أصحابي ،فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**)). [2]

ومن تأمل سيرتهم ووقف على مآثرهم، وجهادهم في الدين وبذلهم أموالهم ، وأنفسهم في نصرة الله ورسوله، وما لهم من السوابق والفضائل لم يتخالجه شك في مغفرة ما يصدر منهم إن صدر حتى إنهم يُغفر لهم من السيئات ما لا يُغفر لمن بعدهم فقد قال الله تعالى فيهم: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ الأحقاف

وثبت في الصحيحين في قصة حاطب بن أبي بلتعة –رضي الله عنه– لما كاتب المشركين بخبر النبي ﷺ:أن عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– قال دعني يا رسول الله أضرب عنقه فقال له رسول الله ﷺ:((**إنه شهد بدراً، وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر**

---

[1] رواه البخاري في صحيحه (٢٦٥١)، واللفظ له فضائل الصحابة ، ومسلم في صحيحه (٢١٤): فضائل الصحابة.

[2] رواه البخاري في"صحيحه"(٣٦٧٣) كتاب فضائل الصحابة،ومسلم في"صحيحه"(٢٢٢) ، و(٢٥٤١)كتاب فضائل الصحابة .

،فقال:**اعملوا ما شئتم ،فقد غفرت لكم))**[(١)]، وكان حاطب بن أبي بلتعة–رضي الله عنه– من أهل بدر والحديبية .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله-:«وكان علي –رضي الله عنه– يحدّث بهذا الحديث في خلافته بعد الفتنة، وروى ذلك عنه كاتبه عبد الله بن أبي رافع ليبيّن لهم أن السابقين مغفور لهم، ولو جرى منهم ما جرى ».[(٢)]

وثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺأنه قال: ((**لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة))**[(٣)]

وهم الذين أنزل الله فيهم :﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾ **الفتح»**[(٤)]

وقال عزّ وجلّ عنهم :﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ ﴾ **التوبة**

قال الحافظ أبو بكر ابن الخطيب البغدادي بعد سوقه للآيات والأحاديث في الثناء على الصحابة:«والأخبار في هذا المعنى تتسع وكلها مطابقة لما في نص القرآن، وجميع

---

(١) رواه البخاري في"صحيحه"(٣٠٠٧)، ومسلم في"صحيحه"(٢٤٩٤)

(٢) انظر منهاج السنة (٤/ ٣٣١).

(٣) رواه مسلم في"صحيحه"(٢٤٩٦)

(٤) مجموع الفتاوى (٤/٣١٠).

ذلك يقتضي طهارة الصحابة، والقطع على تعديلهم ونزاهتهم ،فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم، إلى تعديل أحد من الخلق له على هذه الصفة ....

على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين ،القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم وأنهم أفضل من جميع المعدلين ، والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين ».[(١)]

وتتضمن هذه الآيات والأحاديث الثناءَ على الصحابة وتعديلَ جميعهم وأنهم لا يحتاجون إلى تعديل أحد إلى الأبد الآبد بعد تعديل الله لهم ورسولهﷺ على خلاف ما يذكر في كتب أصول الفقه من الخلاف في عدالة الصحابة، وأنه لا إجماع في عدالتهم بل تعديلهم قول الجمهور كما حكاه ابن الحاجب والآمدي وغيرهما .

قال ابن عبد البر –رحمه الله-:«ولا فرق بين أن يسمي التابع الصاحب الذي حَدَّثه أو لا يُسمّيه في وجوب العمل بحديثه لأنَّ الصحابة كلهم عدول مرضيون ثقات أثبات وهذا أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث».[(٢)]

وقال الخطيب البغدادي –رحمه الله-:«باب :ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة وأنه لا يحتاج إلى سؤال عنهم ، إنما يجب فيمن دونهم .

---

(١) الكفاية(ص:٤٦-٤٩)

(٢) التمهيد (٢٢/ ٤٧) .

كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن».(١)

وقال ابن الصلاح-رحمه الله-:« للصحابة بأسرهم خصيصة وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة قال تبارك وتعالى :﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ الآية[آل عمران:١١٠].

وفي نصوص السنة الشاهد بذلك كثرة منها حديث أبي سعيد -رضي الله عنه- المتفق على صحته أن رسول الله ﷺ قال:((لا تسبوا أصحابي ، فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه))(٢)

ثم إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة ومن لابس منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يعتد بهم في الإجماع إحسانا للظن بهم ونظراً إلى ما تمهد لهم من المآثر وكأن الله سبحانه وتعالى أتاح الإجماع على ذلك لكونهم نقلة الشريعة والله اعلم».(٣)

---

(١) الكفاية(ص:٤٦-٤٩)

(٢) رواه البخاري في"صحيحه"(٣٦٧٣) كتاب فضائل الصحابة ومسلم في"صحيحه"(٢٢٢) ، و(٢٥٤١)كتاب فضائل الصحابة .

(٣)التقييد والإيضاح (ص : ٢٦٠).

وقال النووي —رحمه الله-:«الصحابة كلهم عدول ،من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتدُّ به ».[١]

ويقول الحافظ ابن كثير —رحمه الله-:«والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة وقول المعتزلة ،الصحابة عدول إلا من قاتل علياً قول مرذول مردود....

وأما طوائف الروافض وجهلهم وقلة عقلهم ودعاويهم إن الصحابة كفروا إلا سبعة عشر صحابيا وسموهم ،فهو من الهذيان بلا دليل إلا مجرد الرأي الفاسد عن ذهن بارد وهوى متبع، وهو أقل من أن يرد والبرهان على خلافه أظهر ».[٢]

وفي القرآن والسنة من ذكر فضائلهم ومناقبهم ومقاماتهم الحميدة ومراتبهم وسوابقهم الشيء الكثير ،فلا مقام بعد مقام النبوة أعظم من مقام صحابة رسول اللهﷺ، فهم أسعد الناس بإصابة الصواب وأجدر بالعفو والغفران .

وقد ثبت بالاستقراء للكتاب والسنة أنّ فِعْلَ السيئات تسقط بنحو عشرة أسباب وأنه قد يعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية—رحمه الله-:«والذنوب ترفع عقوبتها بالتوبة والاستغفار والحسنات الماحية و المصائب المكفرة .

والقتل الذي وقع في الأمة مما يكفر الله به ذنوبها كما جاء في الحديث ».[٣]

---

[١] التدريب شرح التقريب(ص:٢١٤) .

[٢] انظر الباعث الحثيث (ص:١٨١) .

[٣] منهاج السنة (٥٤٧/٤)

وقال أيضاً-رحمه الله-:«ما يذكر عن الصحابة من السيئات كثير منه كذب ، وكثير منه كانوا مجتهدين فيه، ولكن لم يعرف كثير من الناس وجه اجتهادهم ، وما قدِّر أنه كان فيه ذنب من الذنوب لهم فهو مغفور لهم :

- إما بتوبة .
- وإما بحسنات ماحية .
- وإما بمصائب مكفِّرة ، وإما بغير ذلك .

فإنه قد قام الدليل الذي يجب القول بموجبه :إنهم من أهل الجنة فامتنع أن يفعلوا ما يوجب النار لا محالة، وإذا لم يمت أحد منهم على موجب النار لم يقدح ما سوى ذلك في استحقاقهم للجنة .

ونحن قد علمنا أنهم من أهل الجنة، ولو لم يعلم أن أولئك المعيَّنين في الجنة لم يجز لنا أن نقدح في استحقاقهم للجنة بأمور لا نعلم أنها توجب النار ،فإن هذا لا يجوز في آحاد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون الجنة، ليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار لأمور محتملة لا تدل على ذلك ،فكيف يجوز مثل ذلك في خيار المؤمنين، والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم باطناً وظاهراً، وحسناته وسيئاته واجتهاداته، أمر يتعذر علينا معرفته؟!، فكان كلامنا في ذلك كلاماً فيما لا نعلمه ، والكلام بلا علم حرام .

فلهذا كان الإمساك عمَّا شجر بين الصحابة خيراً من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال إذ كان كثير من الخوض في ذلك -أو أكثره- كلاماً بلا علم ، وهذا حرام لو لم يكن فيه هوىً ومعارضة الحق المعلوم، كيف إذا كان كلاماً بهوىً يُطْلَب

فيه دفعُ الحق المعلوم ؟!، وقد قال النبي ﷺ: ((**القُضَاةُ ثلاثة:قاضيان في النار وقاض في الجنة :رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو النار**)). (١)

فإذا كان هذا في قضاء بين اثنين في قليل المال أو كثيره ،فكيف بالقضاء بين الصحابة في أمور كثيرة ؟

فمن تكلم في هذا الباب بجهل أو بخلاف ما يعلم من الحق كان مستوجبا للوعيد ولو تكلم بحق لقصد اتباع الهوى لا لوجه الله تعالى أو يعارض به حقا آخر لكان أيضا مستوجبا للذم و العقاب .

ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم، ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة، وأنهم خير هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس —لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمور مشتبهة :

---

(١) رواه الترمذي في"الجامع"(١٣٢٢)، والطحاوي في"شرح مشكل الأثار" (٥٤)، والطبراني في"الكبير"(١١٥٤)، والحاكم في "المستدرك"(٤/٩٠)،والبيهقي في "الكبرى"(١٠/١١٦)من طريق شريك عن الأعمش عن سعيد بن عبيدة عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ فذكره .

وهذا إسناد فيه شريك سيء الحفظ ،أخرج له مسلم متابعة .

ورواه أبو داود في"سننه"(٣٥٧٣)، وابن ماجة في"السنن"(٢٣١٦)من طريق خلف بن خليفة قال حدثنا أبو هاشم قال:لو لا حديث ابن بريدة عن أبيه عن رسول الله فذكر الحديث .

وفي إسناده خلف بن خليفة اختلط بآخره ولم يتميز من روى عنه قبل الاختلاط وبعده.

وهو حسن بشواهده وطرقه وصححه العلامة المحدث الألباني–رحمه الله–في الإرواء (٨/٢٣٥) حديث رقم(٢٦١٤)فقال :لكن الحديث بمجموع هذه الطرق صحيح إن شاء الله تعالى.

- منها ما لا يعلم صحته .
- ومنها ما يتبين كذبه .
- ومنها ما لا يعلم كيف وقع .
- ومنها ما يعلم عذر القوم فيه.
- ومنها ما يعلم توبتهم منه .
- ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره .

فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله، وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال، وإلا حصل في جهل وكذب وتناقض كحال هؤلاء الضلال ». أهـ[1]

وقال-رحمه الله-:«وهؤلاء لهم من التوبة والاستغفار والحسنات ما ليس لمن هو دونهم، وابتلوا بمصائب يكفِّر الله بها خطاياهم ،لم يبتل بها من دونهم ،فلهم من السعي المشكور والعمل المبرور ما ليس لمن بعدهم، وهم بمغفرة الذنوب أحق من غيرهم ممن بعدهم ».[2]

---

[1] منهاج السنة (٤/ ٣١١-٣١٣)

[2] منهاج السنة النبوية (٤ / ٣٣٦).

﴿أهل السنة لا يدَّعون لأحد من صحابة رسول الله ﷺ العصمة من الزلل والذنب﴾

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–:«وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة.

ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر حتى إنه يغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم وقد ثبت بقول رسول الله ﷺ :((أنهم خير القرون))، ((وأن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل احد ذهبا ممن بعدهم)).

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه أو أتى بحسنات تمحوه أو غفر له بفضل سابقته أو بشفاعة محمد ﷺ الذي هم أحق الناس بشفاعته أو ابتلى ببلاء في الدنيا كفر به عنه فإذا كان هذا في الذنوب المحققة فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطأوا فلهم اجر واحد والخطأ مغفور لهم .

ثم القدر الذي ينكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله والهجرة والنصرة والعلم النافع والعمل الصالح .

ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة وما من الله به عليهم من الفضائل علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء لا كان ولا يكون مثلهم وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة التي هي خير الأمم وأكرمها على الله تعالى ».[1]

---

(1) الفتاوى (٣ / ١٥٥)

وقال -رحمه الله-: «وكذلك نؤمن "بالإمساك عما شجر بينهم"، ونعلم أن بعض المنقول في ذلك كذب .

وهم كانوا مجتهدين ؛إما مصيبين لهم أجران ؛ أو مثابين على عملهم الصالح مغفور لهم خطؤهم ؛وما كان لهم من السيئات -وقد سبق لهم من الله الحسنى -فإن الله يغفر ها لهم : إما بتوبة أو بحسنات ماحية، أو مصائب مكفرة أو غير ذلك .

فإنهم خير قرون هذه الأمة كما قال -صلى الله عليه وسلم- : ((**خير القرون قرني الذي بعثت فيهم ؛ثم الذين يلونهم**))، وهذه خير أمة أخرجت للناس ».[1]

---

[1] الفتاوى (٣ / ٤٠٦)

طريقة أهل السنة إماتة ما صح فيما شجر بين الصحابة في كتبهم المعتمدة عند المسلمين

عن شهاب بن خراش عن العوام بن حوشب-رحمه الله- قال : «**اذكروا محاسن أصحاب رسول الله محمد ﷺ تأتلف عليه قلوبهم، ولا تذكروا غيره فتحرشوا الناس عليهم** ».[1]

وقال أبو الحسن البربهاري –رحمه الله-:«ونترحم عليهم ونذكر فضائلهم ، ونكفُّ عن زللهم ولا نذكر أحدا منهم بسوء...».[2]

وقال البربهاري –رحمه الله-:« فقد علم النبي ﷺما يكون منهم من الزلل بعده فلم يقل فيهم إلا خيرا، وقال ﷺ:((ذروا أصحابي لا تقولوا فيهم إلا خيرا))، ولا تحدث بشيء من زللهم، ولا حربهم ولا ما غاب عنك علمه، ولا تسمعه من أحد يحدث به فإنه لا يسلم لك قلبك إن سمعته » [3]

ومن أجل هذا كانت طريقة أئمة أهل السنة الإمساك عمّا شجر بين الصحابة وإماتة ما صح فيما شجر بينهم ،فهذه كتب السنة من الصحاح والمسانيد ، وشروح أصول السنة كشرح السنة للإمام أحمد ومسائل السنة للخلال، وكتاب السنة لأبن أبي عاصم وشرح أصول السنة للألكائي وأصول السنة لابن أبي زمنين وشرح السنة للبربهاري،

---

[1] رواه الآجري في الشريعة (٥/٢٤٩٢) والخلال في السنة (ص:٥١٣) كلاهما من طرق عن حماد بن زيد به. وإسناده حسن لأجل شهاب بن خراش صدوق يخطئ.

[2] شرح السنة للبربهاري (ص: ٩١).

[3] انظر شرح السنة للبربهاري (ص: ٢٠٧) .

وهكذا كتب العقائد ككتاب الشريعة ،للآجري وكتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية لابن بطة و الرسالة الوافية لمذاهب أهل السنة لأبي عثمان الداني وعقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني، طافحة ملئية بذكر فضائلهم ومحاسنهم ومناقبهم جملة وتفصيلا، ولم يذكروا شيئا مما شجر بينهم في الفتنة، و مَلأوا كتبهم بذكر فضائلهم ومحاسنهم، وبالغ بعضهم في ذلك فأفردوا كتبا خاصة بذكر فضائلهم كالإمام أحمد في كتابه فضائل الصحابة وفضائل الصحابة للنسائي، وفضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم لأبي نعيم الأصفهاني ، وهكذا كتب معرفة الصحابة لأبي نعيم وابن قانع والبغوي ؛كل ذلك اقتداء منهم بما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم، ورضا الله عنهم، واستحقاقهم الجنة، وأنهم خير هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس .

ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم، ورضا الله عنهم ، واستحقاقهم الجنة لم يعارض هذا المتيقن المعلوم الأشهر بأمور مشتبهة :

-منها ما لا يعلم صحته .

- ومنها ما يتبين كذبه .

- ومنها ما لا يعلم كيف وقع .

- ومنها ما لا يعلم عذر القوم فيه وأنهم كانوا مجتهدين مأجورين .

- ومنها ما يعلم توبتهم منه .

من أعظم ما يجب التحرز منه والتشدد فيه الكف عن الخوض فيما وقع من الفتن والحروب بين الصحابة
-رضي الله عنهم وأرضاهم-

من أعظم ما يجب التحرز منه والتشدد فيه الكف عن الخوض فيما وقع من الفتن والحروب بين الصحابة -رضي الله عنهم وأرضاهم-

مما ابتلي به كثير من الكُتّاب بسبب بُعدهم عن منهجية الإسلام الصحيح وعن طريقة سلفنا الصالح في مسائل العلم والدين وقوعُهم في كثير مما يخالف ما اتفق عليه سلف الأمة .

ومن المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم، ولذلك كان يتطلب في تداول الأخبار وتناولها بين الناس ونشر رواية الحديث على ما يشتمل من عقائد وأحكام، وسير ،السير والاقتفاء لطريقة السلف، فإنهم عن علم قالوا وعن علم وقفوا، وإن التساهل في هذا الأمر يؤدي إلى ثلم الإسلام والنيل من أصوله وهدم أركانه .

ولذلك كان من أعظم خصائص الفرقة الناجية والطائفة المنصورة الأخذ عن الثقات الأثبات المأمونين في دينهم، وهم أهل تمييز بين صحيح أحاديث رسول الله ﷺ وبين سقيمها وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعا لها : تصديقا وعملا وحبا وموالاة لمن والاها ومعاداة لمن عادها . [1]

ولمثل هذا أشار ريحانة المحدثين وخاتمة الحفاظ والمسندين في زمانه أبو الطاهر السِّلَفيُّ فقال :

دَعُوْنِي عَنْ أَسَانِيْدِ الضَّلاَلِ **** وَهَاتُوا مِنْ أَسَانِيْد عَوَالي

---

[1] انظر مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧).

رِخَاصٍ عِنْدَ أَهْلِ الجَهْلِ طُرّا **** وَعِنْدَ العَارِفِيْنَ بِهَا غَوَالِي
عَنَ أَشْيَاخِ الحديثِ وما رَوَاه **** إمَامٌ في العُلُومِ على الكَمَالِ
كمالكٍ أوْ كمَعْمَر المزَكّي ***** وَشُعْبَةَ أو كسُفْيَانَ الهِلالي
وَسُفْيَانَ العِرَاقِ وَلَيْثِ مِصْر **** فَقِدْماً كان مَعْدُوْمَ المِثالِ
والأوزَاعيِّ فَهْوَ لَهُ بِشَرْعِ الـ *** نَّبِيِّ المصْطَفي أَوْفَى اتِّصَالِ
ومِسْعَرٍ الَّذِيْ فيْ كُلِّ عِلمٍ **** يُشَارُ كَذَا إِلَيْهِ كَالهِلاَلِ
وزائدةٍ وَزِدْ أيضاً جَرِيْراً ****** فَكُلٌّ مِنْهُمَا رَجُلُ النِّضَالِ
وكابنِ مُبَارَكٍ أَو كَابْنِ وَهبٍ **** وكالقطّانِ ذي شَرَفٍ وَحَالِ
حَمَّادٍ وَحَمَّادٍ جَمْيعاً ***** وكابْنِ الدَّسْتُوائي الجَمَالِ
وَبَعْدَهُمْ وَكِيْعٌ وابْنُ مَهْدِيّ ****** المِهديُّ في كلِّ الخلالِ
ومكيٌّ ووهبٍ والحُمَيديّ ****** عَبْدِ اللهِ لَيثٍ ذِي صِيَالِ
وَضَحَّاكٍ عقيب يزيدَ أعني ***** ابنَ هارونَ المحقّقَ في الخِصَالِ
كَذّاكَ طَيَالسِيَّا البَصْرَةِ اذْكُرْ **** فَمَا رَوَيَاهُ مِنْ أَثَرٍ لآلي
وَعَفَّان نعَمْ وأَبُو نُعَيْمٍ ****** حَمِيْدا الحَالِ مَرضيَّا الفِعَالِ
وَيَحْيَى شيخُ نَيسَابُورَ ثم الـ ***** إمَامُ الشَّافِعِيُّ المقْتَدَى لي
كذَاكُم ابنُ خالِدٍ المكّيَّ ***** أبا ثَورٍ وَكَانَ حَوَى المعَالي
وأَيْضاً فالصَّدُوْقُ أبو عُبَيْدٍ **** فَأَعْلاَمٌ مِن ارْبَابِ المقَالِ
كَيَحْيِى وَابنِ حَنْبَلٍ المعَلَّى ***** بِمَعْرِفةِ المتُونِ وَبِالرِّجَالِ

وَإسحاقَ التَّقِيْ وَفَتَى نُجَيْحٍ **** وَعَبْدِ اللهِ ذيْ مدحٍ طُوَالِ[1]

وَعثْمَانَ الرَّضِيِّ أَخِيْهِ أيضاً **** وكالطُّوسِيِّ رُكْنِ الابْتِهالِ

وكالنَّسويِّ أَعْنِيْهِ زُهَيْراً ***** وَيُعْرَفُ بابنِ حَرْبٍ في المجَالِ

وَكَالذُّهْليِّ شَمْسِ الشَّرْقِ عَدْلٍ **** يُعَدِّلُهُ المعَادِي والموَالِي

وَأَصْحَابِ الصِّحَاحِ الخَمْسَةِ اعْلَمْ **** رِجَالٍ في الشَّرِيْعَةِ كالجِبَالِ

وَكَابْنِ شُجَاعٍ البَلِخيِّ ثُمَّ ال ***** سَمَرْقَنْدِيِّ مَنْ هُوَ رَأسُ مالي

وبُو شَنْجِيِّهِم ثُمَّ ابْنِ نَصْرٍ ***** بِمَرْو مُقَدَّمٍ فيهم ثمال

وَبالرَّيِّ ابنُ وارَةَ ذو افْتِنانٍ ***** وَتِرْباه كَذاكَ عَلَى التَّوالي [2]

كَذَاكَ ابْنُ الفُرَاتِ وكان سَيْفاً ***** على البِدْعِيِّ يَطْعُنُ كالأَلِ

كَذا الحربيُّ أَحْرِبِهِ وحَرْبُ ****** ابنُ إسماعيلَ خَيِّرٌ ذو منالِ

وَيَعْقُوْبٌ وَيَعْقُوْبانِ أيضاً ***** سِوَاهُ وابْنُ سنجرٍ الثِّمال[3]

وَصَالِحٌ الرِّضَي وَأَخُوهُ مِنْهُم ***** كَذَاكَ الدَّارميُّ أَخُو المعَالي

وَصَالحٌ الملَقَّبُ وابنُ عَمروٍ **** دِمَشْقِيٌّ حَلِيْمٌ ذو احْتِمالِ

وَنَجلُ جريرٍ إذ تُوفي وتُرْبِي ***** مَنَاقِبُهُ على عَدَدِ الرِّمالِ

كذا ابنُ خُزَيْمَةَ السُّلمِيُّ ثُمَّ ابْ ***** ن مَنْدَةَ مُقْتَدَى مُدُنِ الجِبَالِ

وَخَلْقٌ تَقْصُرُ الأَوْصَافُ عَنْهُم **** وَعَن أَحْوَالِهِم حَالُ السُّؤَالِ

---

(١) إسحاقُ : هو ابنُ راهوية **** وفتى نُجَيْحٍ: ابنُ المدينيّ وعبد الله:ابن شيْبَة .

(٢) ترباه هما : أبو زرعة وأبو حاتم .

(٣) يعقوب بن شيبة ، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ، ويعقوب الفسوي .

سَمَوا بالعِلمِ حِيْنَ سَمَا سِوَاهم **** لَدَى الجُهَّالِ بالرِّمَمِ الوَالي
وَمَع هذا المحَلِّ وَمَا حَوَوْه ***** فآلُهُمُ كَذلِكَ خَيْرُ آلِ
مَضَوا والذِّكْرُ مِنْ كُلِّ جَمِيْلٌ *****عَلَى المعْهودِ في الحُقُبِ الخَوالي
أَطَابَ اللهُ مَثوَاهم فَقِدْمَاً ***** تَعَنَّوا في طِلاَبِهِم العَوالي
وَبَعْدَ حُصُولِهَا لَهُمُ تَصَدَّوا ***** كذلك للرِّوايَةِ والأمالي
وتُلْفي الكُلَّ منهم جين يُلْقَى**** من آثَارِ العِبَادَةِ كالخِلالِ(١)

....

فإن ما يقوم به بعض الكُتّاب في رسائلهم، والمؤلفون في كتبهم والخطباء على المنابر من عدم التقيد بما كان عليه سلف الأمة وأئمة الحديث من ذكرهم للأحاديث والتواريخ والقصص من دون تمييز بين صحيحها وضعيفها وخوضهم في ذكر فيما شجر بين الصحابة يدخلون في جملة القصاصين حطاب الليل .

وإن من أعظم ما يجب التحرز والتشدد والكف عن الخوض فيه ما وقع من الفتن والحروب بين الصحابة -رضي الله عنهم وأرضاهم- فسلف هذه الأمة أجمعوا واتفقوا على أن لا ينقل ولا يذكر ما وقع بينهم من الشجار والقتال والإمساك عن ذلك وليس الأمر يقف في عدم نشر الضعيف منها والمكذوب فحسب، بل حتى فيما صح من الرواية في الفتن التي وقعت بينهم .

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٩-٣٤).

على خلاف ما نشاهد ونرى من كثير ممن يكتب ويؤلِّف فيما شجر بين الصحابة فذاك يتعلل على جواز ذكر ما شجر بين الصحابة بالناحية العلمية والنظر المستقيم وأخر بذكر خلافة علي -رضي الله عنه-، وأخر ببيان السيرة وحوادثها ، ورابع يتعلل بأنهم غير معصومين فيذكر ما شاء أن يذكر من أخطائهم وما وقع بينهم ، وخامس ينادي إلى إبراز جوانب العدل والإنصاف فيما دار بين الصحابة من وقعت الجمل وصفين، والتحكيم ليستنتج من ذلك مواضع القدوة لكي يبين قوة إيمانهم ويقينهم، وتعلقهم بخالقهم مما يزيد الإيمان ويحسن الإقتداء بهم من خلال ما دار من الهرج والقتل والاقتتال في الفتنة!!.

ويقول:«لقد طغت شهرة هذه الفتن على هذه المعاني السامية من حيث الانتشار فلا يكاد يعلم الكثيرون عن هذه الفترة إلا الفتن في آخرها .

وعسى الله أن يقيض لإبراز هذه الجوانب النيرة في ذلك العصر أحدا ممن يحب ليؤكدوا صلاحيته للقدوة والإقتداء ...».

ولا شك أن هذه أمور مخالفة لما سبق بيانه من نصوص الكتاب والسنة فيما جاء من الثناء على الصحابة وذكر فضلهم وتعظيمهم والاستغفار لهم مما يوجب ويحتِّم الغض عن مساوئهم والإمساك والكف عمَّا شجر بينهم وإخفاءه وطيه وإماتته حتى تأتلف عليهم القلوب وتجتمع عليهم الكلمة في ذكر فضلهم ومحاسنهم، وذلك لا يضرّ في الدين .

إن أهل السنة والجماعة مجمعون على عدم جواز الخوض فيما كان وحصل بين صحابة رسول الله ﷺ مما وقع بينهم في الفتنة من الحروب وسفك الدماء وغير ذلك وأنهم كانوا معذورين مجتهدين من أصاب فله أجران ومن أخطأ فله أجر واحد .

قال الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي –حفظه الله-:«ولقد عرف منزلتهم أهل السنة والجماعة ،فحافظوا عليها أيما حفاظ ونهوا عن الخوض فيما شجر بين علي ومعاوية ومن معهما من بقية الصحابة، وأثبتوا لهم أجرين، وحكموا على من يتكلم فيهم أو في أحد منهم بالزيغ والضلال والزندقة ».(١)

(١) انظر منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال (ص:٣٦)

الخوض فيما شجر بين الصحابة يعتبر من الجدال في الدين والخصومة فيما قدره الله ﷻ

﴿الخوض فيما شجر بين الصحابة يعتبر من الجدال في الدين والخصومة فيما قدره الله ﷻ﴾

وهذا أصل عظيم جرى عليه عمل السلف واتفقوا عليه، وذلك لما دل عليه الكتاب والسنة من كثرة الزواجر وعِظم النواهي في ذلك .

وتقرير ذلك من وجهين :

أحدهما : إن من أصول أهل السنة والجماعة المتفق عليها بينهم وجوب الإمساك عن الخوض في القدر وعن السؤال عنه بكيف ولماذا قدر كذا!، وقد جاء النهي عن الخوض في القدر.

ودلت أصول الشريعة وكلياتها على النهي عن الخصومة والجدال في الدين والخوض في القدر من الجدال في الدين .

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ﴿٦٨﴾ ﴾ الأنعام

وقال تعالى : ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[غافر: ٤]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿١٧٦﴾ ﴾ البقرة

وذلك لأن الله أكمل لنا الدين وبين شريعته وفصَّل لنا أحكامه ولم يأمرنا بغير الاتباع والعمل .

قال ابن جرير الطبري في تفسير هذه الآية:«حدثني المثنى قال ثنا أبو صالح قال ثنا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله:﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا ﴿٦٨﴾ ﴾ الأنعام

وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴿١٥٩﴾ ﴾ الأنعام:

وقوله: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ ﴾ آل عمران، وقوله:﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴿١٣﴾ ﴾ الشورى، ونحو هذا في القرآن .

قال:«أمر الله المؤمنين بالجماعة ونهاهم عن الاختلاف والفرقة وأخبرهم أنه إنما هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله » . (١)

وقال النووي -رحمه الله- في شرحه على "صحيح الإمام مسلم":«باب النهي عن أتباع متشابه القرآن والتحذير من متبعيه والنهي عن الاختلاف في القرآن ....

قال الإمام مسلم-رحمه الله-:حدثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري حدثنا حماد بن زيد حدثنا أبو عمران الجوني قال كتب إلي عبد الله بن رباح الأنصاري أن عبد الله بن عمرو قال:عند هجرته إلى رسول الله ﷺ يوما قال فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية فخرج علينا رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب فقال : ((**إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب**)). (٢)

---

(١) تفسير الطبري (٧ / ٢٢٩).

(٢) انظر شرح "صحيح مسلم" للنووي(٤ / ٢٠٥٣).

وعن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال :((**إنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم لا تسألوني عن شيء إلا أحدثكم به**)) ».[١]

والخوض فيما شجر بين الصحابة يعتبر من الجدال في الدين والخصومة فيما قدره الله عز وجل وقد حاج آدم موسى فقال :فما تلومني في شيء سبق من الله تعالى فيه القضاء قبلي ؟ قال رسول الله ﷺ عند ذلك:((**فحجَّ آدم موسى ،فحج آدم موسى**)).[٢]

وقد روي عنه ﷺ أنه قال:((**إذا ذكر أصحابي ؛ فأمسكوا، وإذا ذكر النجوم ؛ فأمسكوا وإذا ذكر القدر ؛ فأمسكوا**)).[٣]

والوجه الثاني: ما جاء من الثناء على الصحابة وذكر فضلهم وتعظيمهم والاستغفار لهم مما يوجب ويحتم الغض عن مساوئهم والإمساك والكف عمَّا شجر بينهم وإخفاءه وطيه وإماتته حتى تأتلف عليهم القلوب وتجتمع عليهم الكلمة في ذكر فضلهم ومحاسنهم .

قال الله تعالى:﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ

---

[١] أخرجه أحمد (٢/٥٠٣)، وابن حبان في "صحيحه" (١٤/ ١٣٩) وإسناده حسن.

[٢] الحديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة .

[٣] قال الشيخ العلامة المحدث الألباني في "الصحيحة" (المجلد الأول القسم الأول / ٧٥): «روي من حديث ابن مسعود وثوبان ، وابن عمر وطاؤوس مرسلاً ، وكلها ضعيفة الأسانيد ، ولكن بعضها يشد بعضاً ».أنظرها هنالك .

كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ الفتح

وقال في حقهم: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾ ﴾ الحديد

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴿١١٠﴾ ﴾ آل عمران وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴿١٤٣﴾ ﴾ البقرة

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ التوبة

وأثنى عليهم رسوله ﷺ عاطر الثناء ؛فقال ﷺ:((**خير الناس:قرني، ثم الذين يَلُونَهم، ثم الذين يَلُونهم ...**)) الحديث.

وقال ﷺ:((**لا تسبُّوا أصحابي؛ فو الذي نفسي بيدِه لو أنفقَ أحدُكم مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بَلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه**))[1] .

قال الإمام أبو عبد الله بن بطة العكبري–رحمه الله–:« فإن قال قائل : قد رويت هذه الأحاديث في الإمساك عن الكلام في القدر والنظر فيه، ومع هذا ؛ فقد روي عن

---

[1] رواه البخاري في"صحيحه"(٣٦٧٣) كتاب فضائل الصحابة ومسلم في"صحيحه"(٢٢٢) ، و(٢٥٤١) كتاب فضائل الصحابة .

رسول الله ﷺ وأصحابه وعن جماعة من التابعين وفقهاء المسلمين أنهم تكلموا فيه، وفسروا آيات من القرآن يدل ظاهرها وتفسيرها على العلم بالقدر، وقد رأينا جماعة من العلماء ألفوا فيه كتبا وصنفوا أبواباً .

ورووا أيضاً بأن النبي ﷺ قال:(**تعلموا من القدر ما لا تضلون**) **وهذا مخالف لقوله** : (**إذا ذكر القدر فأمسكوا**) ؛ فإني أرجع إليه بجواب ما سأل عنه من ذلك بأن أقول له:

اعلم رحمك الله أن كلا الوجهين صحيح، وكلا الأمرين واجب القبول و العمل بهما، وذلك أن القدر على وجهين ، وأمر النجوم على وجهين ، وأمر الصحابة على وجهين :

فأما النجوم :فأحدهما واجب علمه و العمل به ،فأما ما يجب علمه والعمل به ؛ فهو أن يتعلم من النجوم ما يهتدي به في ظلمات البر والبحر، ويعرف به القبلة و الصلاة و الطرقات ،فبهذا العلم من النجوم ؛نطق الكتاب و مضت السنة .

وأما ما لا يجوز النظر فيه والتصديق به، ويجب علينا الإمساك عنه من علم النجوم ؛فهو أن لا يحكم للنجوم بفعل، و لا يقضي لها بحدوث أمره كما يدعي الجاهلون من علم الغيوب بعلم النجوم، ولا قوة إلا بالله .

وكذلك أمر الصحابة رحمة الله عليهم ؛فأمرهم على وجهين :

أحدهما:فرضٌ علينا علْمُه و العمل به .

والآخر : واجب علينا الإمساك عنه وترك المسألة والبحث والتنقير عنه[1]:فأما الواجب علينا عِلمه و العمل به ؛فهو ما أنزله الله في كتابه من وصفهم، وما ذكره من عظيم أقدارهم، وعلو شرفهم، ومحل رتبهم ، وما أمرنا به من الاتباع لهم بإحسان، مع الاستغفار لهم، وعلم ما جاءت به السنة من فضائلهم ومناقبهم ، وعلم ما يجب علينا حبهم لأجله من فضلهم وعلمهم، ونشر ذلك عنهم ؛ لتنحاش القلوب إلى طاعتهم، وتتآلف على محبتهم ؛فهذا كله واجب علينا علمه و العمل به، ومن كمال ديننا طلبه .

وأما ما يجب علينا تركه، وفرض علينا الإمساك عنه، وحرام علينا الفحص و التنقير عنه هو النظر فيما شجر بينهم، و الخلق الذي كان جرى منهم لأنه أمرُ مشتبه ونرجئ الشبهة إلى الله ولا تميل مع بعضهم على بعض، ولا نظلم أحداً منهم، ولا نخرج أحداً منهم من الإيمان، ولا نجعل بعضهم على بعض حجة في سب بعضهم لبعض، ولا نسب أحداً منهم لسبه صاحبه، ولا نقتدي بأحد منهم في شيء جرى منه على صاحبه، ونشهد أنهم كلهم على هدى وتقى وخالص إيمان ؛ لأنا على يقين– من نص التنزيل وقول الرسول– أنهم أفضل الخلق وخيره بعد نبينا محمد ﷺ ولأن أحداً ممن أتى بعدهم ، ولو جاء بأعمال الثقلين الإنس والجن من أعمال البر ولو لقي الله تعالى و لا ذنب له ولا خطيئة عليه ؛لما بلغ ذلك أصغر صغيرة من حسنات أدناهم، وما فيهم دني، ولا شيء من حسناتهم صغير، و الحمد لله .

---

(١)قال صاحب المصباح المنير : «نقر الخشبة نقراً ؛ حفرها ، ومنه قيل : نقرت عن الأمر إذا بحث عنه» (٢/ ٢٩٢)

وأما القدر ؛فعلى وجهين :أحدهما :فرض علينا علمه، ومعرفته، والإيمان به والتصديق بجميعه .

والآخر :حرام علينا التفكر فيه، والمسألة عنه، والمناظرة عليه، والكلام لأهله والخصومة به إلى آخر ما ذكره رحمه الله في الإبانة ». (١)

وإن ما جرى بين الصحابة من الفتنة والاقتتال مما قدره الله عز وجل لا ينبغي الخوض فيه وذكر ما شجر بينهم ؛كيف وقد بين لنا رسولنا ﷺ ما سيكون بينهم من الفتنة والقتال وأخبر عن هذه الفتن بقوله-ﷺ-: ((**هل ترون ما أرى؟**))قالوا لا:قال: ((**فإني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كموقع القطر**))(٢)

قال الحافظ :«شبه سقوط الفتن وكثرتها بسقوط القطر في الكثرة والعموم، وهذا من علامات النبوة لإخباره بما سيكون، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلمّ جرا ولا سيما يوم الحرة » (٣)

وقال أيضا:«إنما اختصت المدينة بذلك لأن قتل عثمان-رضي الله عنه-كان بها ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك، فالقتال بالجمل وبصفين كان بسبب قتل عثمان، والقتال بالنهروان كان بسبب التحكيم بصفين، وكل قتال وقع في ذلك كان أشد

---

(١) انظر الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/ ٢٤٣-٢٥٢) من الكتاب الثاني :(القدر).

(٢) رواه البخاري في الفتن حديث (٧٠٦٠)، ومسلم في الفتن حديث (٢٨٨٥)من حديث أسامة بن زيد.

(٣)انظر الفتح (١١٣/٤)

أسبابه الطعن على أمرائه ثم عليه بتوليته لهم وأول ما نشأ ذلك من العراق وهي من جهة المشرق .. »[١]

وبين لنا الموقف الصحيح، ونهى أهل السنة في اعتقاد أصول أهل السنة عن الخوض في ذلك والإمساك عمّا جرى بينهم من القتل والاقتتال .

قال البربهاري -رحمه الله-:«فقد علم النبي ﷺما يكون منهم من الزلل بعده فلم يقل فيهم إلا خيرا، وقال ﷺ:((**ذروا أصحابي لا تقولوا فيهم إلا خيرا**))، ولا تحدث بشيء من زللهم، ولا حربهم ولا ما غاب عنك علمه، ولا تسمعه من أحد يحدث به فإنه لا يسلم لك قلبك إن سمعته » [٢]

---

[١] انظر :الفتح (١٣/١٦).

[٢] انظر شرح السنة للبربهاري (ص: ٢٠٧) .

اتفق السلف وأئمة الحديث على وجوب السكوت والإماتة فيما شجر بين الصحابة -رضي الله عنهم وأرضاهم- وأمروا بذكر فضائلهم ومحاسنهم

﴿اتفق السلف وأئمة الحديث على وجوب السكوت والإماتة فيما شجر بين الصحابة -رضي الله عنهم وأرضاهم- وأمرو بذكر فضائلهم ومحاسنهم﴾

إن هذا الأمر من المسائل الكبيرة ومن أجلِّ المسائل الكبار التي تكلم فيها الناس وأعظمها شعوباً وفروعاً، وأكثرها شبها ومحارات وقع في الغلط بسببها الفضلاء وهدى الله إليها الأئمة النجباء فاستكانوا لأمر ربهم، وأجمعوا واتفقوا على وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة ؛لما قد ثبتت فضائلهم ووجبت موالاتهم ومحبتهم .

ومن المعلوم أن العلم بتفاصيل أحوال تلك الفتنة وبأحوال كل واحد منهم باطنا وظاهرا وحسناته وسيئاته واجتهاداته أمر يتعذّر علينا معرفته فكان كلامنا في ذلك كلاما فيما لا نعلمه والكلام بلا علم حرام ؛فلهذا كان الإمساك عما شجر بين الصحابة خيرا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال، والذي جرى منهم، لأنه أمرٌ مشتبهٌ، ونرجئ الشبهة إلى الله خيرا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال وتفاصيل ما جرى بينهم ،إذ كان كثير من الخوض في ذلك أو أكثره كلاما بلا علم .

[الموقف الصحيح فيما شجر بين الصحابة]

لقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إماتة ما روي فيما شجر بين الصحابة —رضي الله عنهم وأرضاهم-، وأمروا بالإمساك والكف عن ذلك وأمروا بذكر فضائلهم ومحاسنهم ، وقرروا الموقف الصحيح في ذلك .

وألف أئمة السنة في فضائلهم كتبا ولم يرووا شيئا مما شجر وجرى بينهم ،وأمروا بإماتة ذلك الصحيح منه والضعيف وقالوا :ومن السنة ذكر محاسن أصحاب رسول اللهﷺ كلهم أجمعين، والكف عن الذي جرى بينهم لتصفو القلوب، وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم .

قال أبو الحسن ابن القطان-رحمه الله- :«وأجمعوا على الكف عن ذكر الصحابة — رضي الله عنهم- إلا بخير ما يذكرون به.

وأجمعوا أنهم أحق أن تنشر محاسنهم ويلتمس لأفعالهم أفضل المخارج ، وأن يظن بهم أحسن الظن وأجمل المذاهب ».[١]

وقال ابن حمدان —رحمه الله- في نهاية المبتدئين :«يجب حب كل الصحابة والكف عما جرى بينهم كتابة وقراءة وإقراء وسماعا وإسماعا ويجب ذكر محاسنهم ، والترضي عنهم و المحبة لهم، وترك التحامل عليهم واعتقاد العذر لهم ».[٢]

---

[١] انظر الإقناع في مسائل الإجماع (٥٩/١) الاستذكار (٢٤٤/١٤) و(٦٣٨٧/١٧) وفتح الباري (٢٨/١٣) (ص٥٥١).

[٢] انظر التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية (ص:٣٠٠-٣٠١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ولهذا كان من مذاهب أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة فإنه قد ثبتت فضائلهم ووجبت موالاتهم ومحبتهم. وما وقع منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الإنسان، ومنه ما تاب صاحبه منه، ومنه ما يكون مغفوراً ».[1]

---

[1] انظر منهاج السنة (٤/ ٤٤٨-٤٤٩).

[موقف السلف وأهل الحديث من الآثار المروية في ذلك]

وقالوا : إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُيِّر عن وجهه و الصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه العقيدة الواسطية :«ومن أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم و ألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ ،كما وصفهم الله في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ الحشر وطاعة للنبي ﷺ في قوله ﷺ : ((لا تسبُّوا أصحابي؛ فو الذي نفسي بيدِه لو أنفقَ أحدُكم مثلَ أُحُدٍ ذهبًا ما بَلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه)) .

إلى أن قال:«ويمسكون عمَّا جرى بين الصحابة،ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساوئهم منها ما هو كذب ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُيِّر عن وجهه والصحيح منه هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون وإما مجتهدون مخطئون ».

وقال الإمام أحمد–رحمه الله– في كتاب السنة لابنه عبد الله–رحمه الله–:« ومن السنة ذكر محاسن أصحاب رسول الله كلهم أجمعين، والكف عن الذي جرى بينهم فمن سبَّ أصحاب رسول الله أو واحدا منهم فهو مبتدع رافضي ، حبهم سنة و الدعاء لهم قربة، و الاقتداء بهم و سيلة و الأخذ بآثارهم فضيلة » .

وقال أيضا: « لا يجوز لأحد أن يذكر شيئا من مساوئهم، ولا يطعن على أحد منهم فمن فعل ذلك فقد وجب على السلطان تأديبه وعقوبته ليس له أن يعفو عنه بل

يعاقبه ثم يستتيبه فإن تاب قبل منه و إن لم يتب أعاد عليه العقوبة وخلده في الحبس ».

وقال ابن أبي زيد القيرواني في رسالته-رحمه الله-:«وأن لا يذكر أحد من صحابة الرسول ﷺ إلا بأحسن ذكر و الإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس، أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن الظن ».

وقال أبو يوسف –رحمه الله-:«مذهب أهل الجماعة عندنا، وما أدركنا عليه جماعة أهل الفقه ممن لم يأخذ من أهل البدع والأهواء أن لا يشتم أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ، ولا يذكر فيهم عيبا، ولا يذكر ما شجر بينهم فيحرف القلوب عليهم ».[1]

وقال أبو نعيم الأصبهاني-رحمه الله-:« فالواجب على المسلمين في أصحاب رسول الله ﷺ إظهار ما مدحهم الله به وشكرهم عليه من جميل أفعالهم وجميل سوابقهم و أن يغضوا عما كان منهم في حال الغضب والإغفال وفرط منهم عند استزلال الشيطان إياهم ونأخذ في ذكرهم بما أخبر الله تعالى به فقال تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ الحشر

فإن الهفوة و الزلل والغضب والحدة و الإفراط لا يخلو منه أحد وهو لهم مغفور ولا يوجب ذلك البراءة منهم و لا العداوة لهم ولكن يحب على السابقة الحميدة و يتولى للمنقبة الشريفة ».[1]

---

[1] انظر مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٧٥) .

وقال أبو عبد الله ابن بطة -رحمه الله-:«ومن بعد ذلك نكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ فقد شهدوا المشاهد معه وسبقوا الناس بالفضل فقد غفر الله لهم وأمرك بالاستغفار لهم و التقرب إليه بمحبتهم وفرض ذلك على لسان نبيه وهو يعلم ما سيكون منهم وأنهم سيقتتلون وإنما فضلوا على سائر الخلق لأن الخطأ و العمد قد وضع عنهم وكل ما شجر بينهم مغفور لهم .

ولا ينظر في كتاب صفين والجمل ووقعة الدار، وسائر المنازعات التي جرت بينهم ولا تكتبه لنفسك ولا لغيرك ، ولا تروه عن أحد ولا تقرأه على غيرك، ولا تسمعه ممن يرويه فعلى ذلك اتفق سادات علماء هذه الأمة من النهي عما وصفناه ،منهم : حماد بن زيد ويونس بن عبيد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وعبد الله بن إدريس ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وابن المنكدر وابن المبارك وشعيب بن حرب وأبو إسحاق الفزاري ويوسف بن أسباط وأحمد ابن حنبل وبشر بن الحارث وعبد الوهاب الوراق كل هؤلاء قد رأوا : النهي عنها والنظر فيها والاستماع إليها وحذروا من طلبها والاهتمام بجمعها ، وقد روي عنهم فيمن فعل ذلك أشياء كثيرة بألفاظ مختلفة متفقة المعاني على كراهية ذلك والإنكار على من رواها واستمع إليها ». [٢]

---

[١] الإمامة و الرد على الرافضة (ص : ٣٤٣)

[٢] شرح الإبانة (٢٩٤)

وسئل عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-:عن القتال الذي حصل بين الصحابة فقال:« تلك دماء طهر الله يدي منها أفلا أطهر منها لساني مثل أصحاب رسول الله ﷺ مثل العيون ، ودواء العيون ترك مسها ».[١]

قال البيهقي معلقا على قول عمر بن عبد العزيز -رحمه الله تعالى- «هذا حسن جميل أن سكوت الرجل عما لا يعنيه هو الصواب»[٢]

وقال أبو عثمان الصابوني-رحمه الله-في عقيدة السلف وأصحاب الحديث:«ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم ونقصا فيهم و يرون الترحم على جميعهم والموالاة لكافتهم » .

وقال أبو الحسن البربهاري-رحمه الله- :«والكف عن حرب علي ومعاوية وعائشة و طلحة و الزبير رحمهم الله أجمعين ومن كان معهم، ولا تخاصم فيهم وكل أمرهم إلى الله تبارك وتعالى ».[٣]

وقال الإمام أبو عبد الله ابن أبي زمنين الأندلسي -رحمه الله- في كتابه أصول السنة:«ومن قول أهل السنة أن يعتقد المرء المحبة لأصحاب النبي ﷺ وأن ينشر محاسنهم وفضائلهم، ويمسك عن الخوض فيما دار بينهم، وقد أثنى الله عز وجل في غير موضع من كتابه ثناء أوجب التشريف إليهم بمحبتهم و الدعاء لهم فقال :

---

[١] انظر مناقب الشافعي للرازي (ص١٣٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٢٢/١٦) والطبقات لابن سعد (٣٤/٥)

[٢] انظر مناقب الشافعي (ص١٣٦)

[٣] انظر شرح السنة للبربهاري (ص ١١١)

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴿٢٩﴾ ﴾ الفتح إلى قوله ﴿ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ الفتح».[1]

وقال العلامة أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني -رحمه الله- :«ومن قولهم : أن يحسن القول في السادات الكرام ، أصحاب محمد عليه السلام وأن تذكر فضائلهم وتنشر محاسنهم، ويمسك عما سوى ذلك مما شجر بينهم لقوله ﷺ :((إذا ذكر أصحابي فأمسكوا)) يعني :إذا ذكروا بغير جميل ، ولقوله :((الله الله في أصحابي)) ويجب أن يلتمس لهم أحسن المخارج ، وأجمل المذاهب لمكانتهم من الإسلام ، وموضعهم من الدين والإيمان، وأنهم أهل الرأي والاجتهاد وأنصح الناس للعباد ، وهم من قال الله تعالى فيهم:﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ الحجر»[2]

وقال شمس الدين الذهبي -رحمه الله-:« كما تقرر عن الكف عن كثير مما شجر بين الصحابة وقتالهم رضي الله عنهم أجمعين وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف وبعضه كذب وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا فينبغي طيه وإخفاؤه بل إعدامه لتصفو القلوب وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم وكتمان ذلك متعين عن العامة وآحاد العلماء وقد يرخص في مطالعة

---

(١) أصول السنة لابن أبي زمنين (صـ ٢٦٣).

(٢) انظر رسالة أبي عمرو الداني صـ ١٣٢.

ذلك خلوة للعالم المنصف العري من الهوى بشرط أن يستغفر لهم كما علمنا الله تعالى حيث يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ الحشر فالقوم لهم سوابق وأعمال مكفرة لما وقع منهم وجهاد محّاء وعبادة ممحصة ولسنا ممن يغلو في أحد منهم ولا ندعي فيهم العصمة نقطع بأن بعضهم أفضل من بعض ونقطع بأن أبا بكر وعمر أفضل الأمة ثم تتمة العشرة المشهود لهم بالجنة وحمزة وجعفر ومعاذ وزيد وأمهات المؤمنين وبنات نبينا ﷺ، وأهل بدر مع كونهم على مراتب ثم الأفضل بعدهم مثل أبي الدرداء وابن عمر وسائر أهل بيعة الرضوان الذين رضي الله عنهم بنص آية سورة الفتح ثم عموم المهاجرين والأنصار كخالد بن الوليد والعباس وعبد الله بن عمرو وهذه الحلبة ثم سائر من صحب رسول الله ﷺ، وجاهد معه أو حج معه أو سمع منه رضي الله عنهم أجمعين وعن جميع صواحب رسول الله ﷺالمهاجرات والمدنيات وأم الفضل وأم هانئ الهاشمية وسائر الصحابيات فأما ما تنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك فلا نعرج عليه ولا كرامة فأكثره باطل وكذب وافتراء فدأب الروافض رواية الأباطيل أو رد ما في الصحاح والمسانيد ومتى إفاقة من به سكران ؟!

ثم قد تكلم خلق من التابعين بعضهم في بعض وتحاربوا وجرت أمور لا يمكن شرحها فلا فائدة في بثها ووقع في كتب التواريخ وكتب الجرح والتعديل أمور عجيبة والعاقل خصم نفسه ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ولحوم العلماء مسمومة وما نقل

من ذلك لتبيين غلط العالم وكثرة وهمه أو نقص حفظه فليس من هذا النمط بل لتوضيح الحديث الصحيح من الحسن والحسن من الضعيف »[(١)]

وقال اللالكائي –رحمه الله–:«ما روي عن النبي ﷺ في الحث على حب الصحابة وذكر محاسنهم والترحم عليهم والاستغفار لهم والكف عن مساوئهم ».[(٢)]

وقال أبو نعيم الأصفهاني–رحمه الله– :«فالإمساك عن ذكر أصحاب رسول الله ﷺ ، وذكر زللهم، ونشر محاسنهم ومناقبهم، وصرف أمورهم إلى أجمل الوجوه ، من أمارات المؤمنين المتبعين لهم بإحسان الذين مدحهم الله تعالى فقال:﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ الحشر مع ما أمر النبي ﷺ بإكرام أصحابه وأوصى بحقهم وصيانتهم وإجلالهم »[(٣)]

وقال أبو عبد الله القرطبي –رحمه الله–:«لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله عزَّ وجلَّ، وهم كلهم لنا أئمة، وقد تعبدنا بالكفِّ عمَّا شجر بينهم، وألاَّ نذكرهم إلاَّ بأحسن الذِّكر لحرمة الصحبة، ولنهي النبي ﷺ، عن سبِّهم ، وأنَّ الله غفر لهم وأخبر بالرضى عنهم».[(٤)]

---

(١) سير أعلام النبلاء : (١٠ / ٩٢- ٩٤)

(٢) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٧-٨/١٣١٤).

(٣) انظر كتاب الإمامة والرد على الرافضة (ص٣٧٣) .

(٤) انظر "الجامع لأحكام القرآن "للقرطبي (١٦/٣٢١-٣٢٢) .

وقال الشيخ يحيى بن أبي بكر العامري اليمني:«وعلى كل حال فلا يصدر سب أهل السوابق من الصحابة وتتبع عوراتهم والتنقيش والتفتيش عن مثالبهم عن ذي قلب سليم ودين مستقيم نسأل الله العافية والسلامة ».[١]

وقال أيضاً—رحمه الله-:«وينبغي لكل صيِّن متدين مسامحة الصحابة فيما بينهم من التشاجر، والاعتذار عن مخطئهم، وطلب المخارج الحسنة لهم، وتسليم صحَّة إجماع ما أجمعوا عليه ما علموه فهم أعلم بالحال والحاضر يرى ما لا يرى الغائب ، وطريقة العارفين الاعتذار عن المعائب، وطريقة المنافقين تتبع المثالب، وإذا كان اللازم من طريقة الدين ستر عورات عامة المسلمين ،فكيف الظن بصحابة خاتم النبيين؟،مع اعتبار قولهﷺ:((لا تسبوا أحداً من أصحابي))[٢] ، وقوله : ((من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه))

هذه طريقة صلحاء السلف وما سواها ما هو تالف».[٣]

وقال الشيخ أحمد بن رسلان الشافعي في منظومته :

وما جرى بين الصحاب نسكت عنه وأجر الاجتهاد نثبت[٤]

قال الشيخ العلامة أحمد النجمي —حفظه الله-:«ومن أجل هذه النصوص فإن أهل السنة والجماعة يرون توقير أصحاب النبيﷺ، وإجلالهم وعدم الكلام فيهم ، وأن ما

---

[١] الرياض المستطاب(ص١٩٥)

[٢] رواه مسلم في "صحيحه"(١٩٦٧/٤-١٩٧٨).

[٣] الرياض المستطاب(ص:٣٠٠-٣٠١).

[٤] انظر المنظومة المعروفة بالزبد لابن رسلان .

جرى بينهم نسكت عنه هكذا قرر أئمة الهدى كأحمد بن حنبل والشافعي، ومالك، وعبد الله بن المبارك والسفيانين والحماديين، ومن تبعهم من أصحاب الحديث، وأنه لا ينبغي التحدث بشيء مما وقعوا فيه من الحروب، وأنهم يحملون في ذلك على الاجتهاد، وأنهم مجتهدون ،فمن أصاب منهم فله أجران ومن أخطأ منهم فله أجر واحد، وأن صحبتهم للنبي ﷺ، وجهادهم معه يكفِّر ما وقعوا فيه وبالله التوفيق».[1]

---

[1] انظر شرح السنة للشيخ أحمد النجمي (ص:٢٠٨).

دعوى تخصيص البحث فيما شجر بين الصحابة من ناحية النظر العلمي المهتدي بنصوص الشريعة خرق للإجماع والاتفاق

﴿دعوى تخصيص البحث فيما شجر بين الصحابة من ناحية النظر العلمي المهتدي بنصوص الشريعة خرق للإجماع والاتفاق﴾.

فإن ذكر ما شجر بين الصحابة ونشره في الكتب والمجامع بين الخاصة والعامة والتذرع في جواز نشر ذلك وذكره بدعوى البحث فيه من ناحية النظر العلمي المستقيم المهتدي بنصوص الشريعة مخالف بحد ذاته لما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

وهذا القول تجاسر وإقدام على معتقد السلف الذي هو وجوب الكف والإمساك عما شجر ودار بين الصحابة على جميع الأحوال .

لأنَّ الإمساك المأمور به ليس مقتصراً على عدم الخوض فيما شجر بينهم على سبيل التوسع و تتبع التفصيلات فحسب ،بل يشمل ناحيةَ النظر العلمي، والبحث في هذا الموضوع لا يجوز ،لأنه مخالف للاتفاق على عدم ذكر ما شجر بينهم .

فيكون تخصيص البحث فيه من ناحية النظر العلمي خرَقاً للإجماع والاتفاق وذلك واضح بيِّن من نقل الاتفاق عن الكف والإمساك عن ذكر ما شجر بينهم فتحرشوا الناس عليهم .

قال العوام بن حوشب-رحمه الله-:« أدركت من أدركت من صدر هذه الأمة بعضهم يقول لبعض : اذكروا محاسن أصحاب رسول الله ﷺ لتأتلف عليها القلوب ولا تذكروا ما شجر بينهم فتحرشوا الناس عليهم » . (1)

---

(1) انظر الإبانة لابن بطة (ص١٦٥).

وبعبارة أخرى أنه قال :« أدركت صدر هذه الأمة يقولون : اذكروا محاسن أصحاب رسول الله ﷺ حتى تأتلف عليهم القلوب ولا تذكروا ما شجر بينهم فتجسروا الناس عليهم » [1].

والناحية العلمية التي دل عليها القرآن والسنة من الثناء عليهم وذكر محاسنهم وفضائلهم والنَّهي عن ذكر مساوئهم، وهو الذي أجمع عليه السلف وجرى عليها عملهم، واستقر في كتب الصحاح والمسانيد شروح السنة وكتب العقائد فهي حافلة طافحة بأن لا يُرْوَى ما جرى بينهم من الحروب و القتل والاقتتال، وقد ضمَّنوا كتبهم أبواباً بذكر مناقبهم، وفصولاً في كتبهم في فضائل الصحابة ومحاسنهم وهذا هو المعنى الذي أجمعوا عليه، وليس من العلم في شيء خرق إجماعهم و التقوّل عليهم بما لم يقولوه .

قال الحافظ ابن بطة -رحمه الله-:«و من بعد ذلك نكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، فقد شهدوا المشاهد معه ، وسبقوا الناس بالفضل ، فقد غفر الله لهم وأمرك بالاستغفار لهم ، والتقرب إليه بمحبتهم ، وفرض ذلك على لسان نبيه ، وهو يعلم ما سيكون منهم وأنهم سيقتتلون وإنما فُضِلوا على سائر الخلق لأن الخطأ والعمد قد وضع عنهم وكل ما شجر بينهم مغفور لهم .

ولا ينظر في كتاب صفين والجمل ووقعة الدار ، وسائر المنازعات التي جرت بينهم ولا تكتبه لنفسك ولا لغيرك ، ولا ترووه عن أحد ولا تقرأه على غيرك ، ولا تسمعه ممن يرويه ، **فعلى ذلك اتفق سادات علماء هذه الأمة من النهي عما وصفناه ، منهم**

---

[1] الجامع الأحكام القرآن للقرطبي (٣٣/١٨).

: حماد بن زيد ويونس بن عبيد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وعبد الله بن إدريس ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وابن المنكدر وابن المبارك وشعيب بن حرب وأبو إسحاق الفزاري ويوسف بن أسباط وأحمد بن حنبل وبشر بن الحارث وعبد الوهاب الوراق كل هؤلاء قد رأوا :النهي عنها والنظر فيها والاستماع إليها وحذروا من طلبها والاهتمام بجمعها ، وقد روي عنهم فيمن فعل ذلك أشياء كثيرة بألفاظ مختلفة متفقة المعاني على كراهية ذلك والإنكار على من رواها واستمع إليها » . (١)

ثم ما الفائدة في الرد على من يطعن في أصحاب رسول الله ﷺ في الخوض فيما شجر بين الصحابة .

وهل استفاد الروافض وخاصة من كفَّر منهم أصحاب رسول الله ﷺ من الحجج والبراهين التي تضمنها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، حيث شهد لهم أنهم من أهل الجنة، وبالرضوان والمغفرة والأجر العظيم، وأمر بمحبتهم وأن يترحم عليهم ويستغفر لهم ، وبما شهد لهم الرسول ﷺ أنهم خير القرون .

وهل استفادوا من إقامة الحجج التي تضمنتها عشرات المؤلفات التي ألفها أئمة الإسلام والسنة وعلى رأسها منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–.

وإنما هذه مكيدة مدبرة من تخطيط وتدبير دام طويلا ليوغروا صدور عامة المسلمين في صحابة رسول الله ﷺ، ويحرّشوهم على الاختلاف عليهم ،حتى غُشَّ به كثير ممن لم

---

(١) الشرح والإبانة (٢٩٤) كررت هذا النقل لأهميته البالغة .

يفطنوا لهذه المكيدة واستجابوا لما دعاهم إليه دهاقنة أهل الرفض والنصب لأصحاب رسول الله ﷺ والله المستعان .

والذي ألجأ الكثير إلى هذه التفاسير المتعسّفة جهلهم بمقاصد السلف لما اتفقوا عليه وأجمعوا من النهي عن ذكر ما حصل وجرى بين الصحابة حتى فيما صح من الروايات، وعدم إدراكهم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم، ورضا الله عنهم، واستحقاقهم الجنة، وأنهم خير هذه الأمة التي خير أمة أخرجت للناس .

ثم ما هو النظر المستقيم في هذه الدعوى؟ أهو ذكر تفاصيل ما شجر بينهم!!مع نقل ما لا يمكن معرفة ذلك فيه من الرواية ومن ذلك ما شجر بين الصحابة في الفتنة لأن أكثر الراويات ليس لها أصل، ولهذا قال الإمام أحمد –رحمه الله- :«ثلاثة أمور ليس لها إسناد :التفسير ، والملاحم والمغازي، ويروى ليس لها أصل ».[1] وأحكام الشريعة لا تأخذ من الفتن و الهرج الذي جرى بين الصحابة .

والواجب الاكتفاء بما بينه لنا رسولنا الكريم ﷺ في هذه الفتن، وما أمرنا به القرآن من ذكر فضلهم و محاسنهم والحث على ذلك وبما اتفق عليه السلف من وجوب الكف والإمساك عما شجر بين الصحابة ونشر فضائلهم ومحاسنهم .

أخرج أبو بكر الخلال: قال أخبرني عصمة بن عصام قال:قال حنبل أردت أن أكتب كتاب صفين و الجمل عن خلف بن سالم فأتيت أبا عبد الله أكلمه في ذاك وأسأله ؟، فقال:«وما تصنع بذاك وليس فيه حلال ولا حرام ؟ وقد كتبت مع خلف حيث كتبه فكتبت الأسانيد وتركت الكلام وكتبها خلف وحضرت غندر واجتمعنا عنده

---

[1] انظر مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٦).

فكتبت أسانيد حديث شعبة وكتبها خلف على وجهها ، قلت له : ولم كتبت الأسانيد وتركت الكلام ؟ قال: أردت أن أعرف ما روى شعبة منها ، قال حنبل فأتيت خلف فكتبتها ، فبلغ أبا عبد الله فقال أبي : خذ الكتاب فاحبسه عنه ولا تدعه ينظر فيه ». [1]

ولقد بلغ في أئمة السنة من المبالغة عن البعد عن الحكم فيما دار بين الصحابة و الإمساك عما جرى بينهم أيما مبلغ .

قال أبو بكر الخلال ذكر الصفين و الجمل ، وذكر من شهد ومن لم يشهد .

أخبرنا أبو بكر المروذي قال:قيل لأبي عبد الله ونحن بالعسكر وقد جاء بعض رسل الخليفة وهو يعقوب فقال : يا أبا عبد الله ما تقول فيما كان من علي ومعاوية رحمهما الله ؟ فقال أبو عبد الله:«ما أقول فيها إلا الحسنى رحمهم الله أجمعين » .

---

[1] انظر السنة للخلال (٧٢٣) وإسناده صحيح قلت : وخلف: وهو ابن سالم المخزومي أبو محمد المهلبي مولاهم السندي البغدادي الحافظ لم يرو له إلا النسائي نقموا عليه جمع الروايات التي دارت في الفتنة بين أصحاب رسول الله ﷺ .

قال الآجري عن أبي داود سمعت من خلف بن سالم : خمسة أحاديث سمعها من أحمد قال وكان أبو داود لا يحدث عن خلف وقال علي بن سهل بن المغيرة عن أحمد لا يشك في صدقه وقال المروزي عن أحمد نقموا عليه تتبعه هذه الأحاديث قلت هو صدوق قال ما أعرفه يكذب مع أنه قد دخل مع الأنصاري في شيء وقال عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين صدوق قلت: إنه كان يحدث بمساوئ الصحابة قال قد كان يجمعها وأما أن يحدث بها فلا) وقال بن أبي خيثمة عن أبن معين ليس بالمسكين بأس لولا أنه سفيه وقال يعقوب بن شيبه كان ثقة ثبتا) . انظر تهذيب التهذيب(٣ / ١٣١)

وقال أخبرنا محمد بن المنذر بن عبد العزيز قال ثنا أحمد بن الحسن الترمذي قال : الحسن أبا عبد الله قلت : ما تقول فيما كان من أمر طلحة و الزبير و علي وعائشة وأظن ذكر معاوية ؟ فقال : مَن أنا أقول في أصحاب رسول الله ﷺ كان بينهم شيء الله أعلم ». [1]

وأخرج الخلال قال : أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم و عبيد الله بن العباس الطيالسي أن إسحاق بن منصور حدثهم أنه قال لأبي عبد الله قول النبي ﷺ لعمار((تقتلك الفئة الباغية)) قال:«لا أتكلم فيه»، وزاد الطيالسي«تركه أسلم». [2]

وهذا هو مذهب أهل السنة، وهو إحسان القول فيهم و السكوت عما شجر بينهم وهذا الذي قصده شيخ الإسلام بقوله-رحمه الله- :« وأهل السنة تحسن القول فيهم و تترحم عليهم ، وتستغفر لهم، لكن لا يعتقدون العصمة من الإقرار على الذنوب، وعلى الخطأ في الاجتهاد إلا لرسول الله ﷺ ؛ ومن سواه فيجوز عليه الإقرار على الذنب و الخطأ لكن هم كما قال تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنۡهُمۡ أَحۡسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمۡ فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَنَّةِۖ وَعۡدَ ٱلصِّدۡقِ ٱلَّذِي كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ الأحقاف: وفضائل الأعمال إنما هي بنتائجها و عواقبها لا بصورها » .

---

[1] السنة للخلال (٧١٣- ٧١٤) وفي إسناده من لا يعرف .

[2] انظر السنة لأبي بكر الخلال (٧٢٠) إسناده حسن . و قال محقق كتاب السنة للخلال وفي حاشية الأصل قال ابن الفراء : وذكر يعقوب بن شيبة في الجزء الأول من مسند عمار سمعت أحمد بن حنبل سئل عن حديث النبي ﷺ في عمار : (تقتلك الفئة الباغية) ، فقال أحمد كما قال رسول الله : (قتلته الفئة الباغية) وقال في هذا غير حديث صحيح عن النبي ﷺ وكره أن يتكلم في هذا بأكثر من هذا ...(١-٣ / ٤٦٢-٤٦٣)

إبطال التذرع والترخص بما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في الصحابة -رضي الله عنهم وأرضاهم-

إبطال التذرع والترخص لأجل ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– في الذبِّ عن الصحابة –رضي الله عنهم–

إن تذرع من يريد أن يترخص بدعوى أن شيخ الإسلام ابن تيمية نقل ما شجر بين الصحابة دعوى عارية عن الدليل وذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله– لم يذكر ما شجر بين الصحابة من القتل والقتال ،بل أظهر مذهب الجماعة من وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة .

ولو فرضنا أن شيخ الإسلام رأى ذلك –وهو بعيد جدا –لكان لزاما أن نرد ذلك إلى الله والرسول كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ النساء

ومع ذلك لم يكتب إلا مضطرا لا مختارا للذبِّ عن أعراض أصحاب رسول الله ﷺ وردًّ على من يكفر الصحابة أو يفسقهم ويطعن في عدالتهم ؛فقام بإبطال ما تعلقوا به من الشبه، وما ذكره مما ظاهره ذكر ما شجر بينهم إنما هو في مقام المناظرة لإلزام الخصم أن ما ذكر عنهم أكثره كذب وأن الصحابة من أبعد الناس عن ذكر ثلب بعضهم بعضا، وأنهم أروى الناس لمناقب بعضهم بعضاً.

قال –رحمه الله–:«ونحن نقول هذا في مقام المناظرة، وإلا فنحن نعلم قطعا أنه كذب »[1]

---

[1] انظر منهاج السنة (٤/ ٤٤٤).

وقرر لنا من هذه التجربة هذا العالم الفذ أن الفتنة قد حصلت ووقع القتال ولكن تفاصيل ذلك لم يصح فيه نقل ولا يوثق فيه بأحد لأن الثقة لم ينقله وكلام المتعصب غير مقبول وقد دخل مع المتعصب من يريد الطعن في الإسلام، وأن ما يحكى عنهم كثير منه كذب؛ والصدق منه أنهم كانوا فيه مجتهدين فالمجتهد إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر، و خطأه يغفره له.

قال-رحمه الله تعالى- :«ولهذا كان من مذاهب أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة، فإنه قد ثبتت فضائلهم، ووجبت موالاتهم ومحبتهم، وما وقع منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الإنسان ، ومنه ما تاب صاحبه منه، ومنه ما يكن مغفورا . فالخوض فيما شجر يُوقع في نفوس كثير من الناس بغضا وذمّاً ويكون هو في ذلك مخطئا بل عاصيا ،فيضر نفسه ومن خاض معه في ذلك ، كما جرى لأكثر من تكلّم في ذلك فإنهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله ؛إما من ذم من لا يستحق الذم وإما من مدح أمور لا تستحق المدح، ولهذا كان الإمساك طريقة أفاضل السلف».[1]

وقال –رحمه الله-:«وإذا كان كذلك فنقول:ما علم بالكتاب والسنة والنقل المتواتر من محاسن الصحابة وفضائلهم ،لا يجوز أن يدفع بنقول بعضها منقطع ، وبعضها محرَّف وبعضها لا يقدح فيما علم فإنَّ اليقين لا يزول بالشك، ونحن قد تيقنّا ما دلَّ عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف قبلنا ، وما يصدِّق ذلك من المنقولات المتواترة من أدلة

---

[1] منهاج السنة النبوية (٤ / ٤٤٩).

العقل من أن الصحابة –رضي الله عنهم–أفضل الخلق بعد الأنبياء ،فلا يقدح في هذا أمور مشكوك فيها ،فكيف إذا علم بطلانها؟! »[١]

وقال أيضاً–رحمه الله–:«وكذلك نؤمن بالإمساك عما شجر بينهم ونعلم أن بعض المنقول في ذلك كذب وهم كانوا مجتهدين إما مصيبين لهم أجران أو مثابين على عملهم الصالح مغفور لهم خطؤهم وما كان لهم من السيئات وقد سبق لهم من الله الحسنى ،فإن الله يغفرها لهم إما بتوبة أو بحسنات ماحية أو مصائب مكفرة أو غير ذلك فإنهم خير قرون هذه الأمة كما قال ﷺ:((خير القرون قرني الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم وهذه خير أمة أخرجت للناس)) . [٢]

وبعد هذه الحقيقة التي خلص بها العالم المحقق المدقق من أن ما يحكى عنهم كثير منه كذب ؛أظهر رأيه جليا في النهي عن الخوض فيما شجر بين الصحابة ونقل على ذلك مذهب أهل السنة فقال:«وإن كان من المختار الإمساك عما شجر بين الصحابة والاستغفار للطائفتين جميعا.

ولهذا كان المصنفون لعقائد أهل السنة والجماعة يذكرون فيه ترك القتال في الفتنة والإمساك عما شجر بين الصحابة ». [٣]

وقال أيضاً –رحمه الله–:«ولهذا ينهى عما شجر بين هؤلاء سواء كانوا من الصحابة أو ممن بعدهم فإذا تشاجر مسلمان في قضية ومضت ولا تعلق للناس بها ولا يعرفون

---

[١] مجموع الفتاوى (٤/٤٣٤).

[٢] مجموع الفتاوى (٣ / ٤٠٦)

[٣] مجموع الفتاوى (٢٠ / ٣٩٤– ٣٩٥)

حقيقتها كان كلامهم فيها كلاما بلا علم ولا عدل يتضمن أذاهما بغير حق ولو عرفوا أنهما مذنبان أو مخطئان لكان ذكر ذلك من غير مصلحة راجحة من باب الغيبة المذمومة .

لكن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أعظم حرمة وأجل قدراً وأنزه أعراضا وقد ثبت من فضائلهم خصوصا وعموما ما لم يثبت لغيرهم ،فلهذا كان الكلام الذي فيه ذّمهم على ما شجر بينهم أعظم إثما من الكلام في غيرهم » . (١)

فلا يجوز لأحد أن يتذرع بما كتبه شيخ الإسلام –رحمه الله تعالى– ويدعي جواز ذلك بعد ما عرف مقصوده من ذلك .

وشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى– مع علمه وجلالة فضله فهو ينقل أن مذهب أهل السنة وأفاضل السلف الإمساك عمّا شجر بين الصحابة كما مرَّ ، وذكر ذلك في العقيدة الواسطية التي وصفها بأنها مأخوذة من ألفاظ الكتاب والسنة وكلام سلف الأمة وأنه لم يخالفهم فيها بحرف واحد .

وقال –رحمه الله–:«بل إن أمكن الكلام بينهم بعلم وعدل، وإلا تكلم بما يُعلم من فضلهما ودينهما ، وكان ما شجر بينهما وتنازعا فيه أمره إلى الله .

ولهذا أوصوا بالإمساك عما شجر بينهم ،لأنا لا نُسأل عن ذلك .

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥ / ١٤٥– ١٤٧) وهذا في مقام الرد على من يتذرع بهذا في طعنهم والتنقص منهم ، ومع علمه وجلالة فضله فإنه لم يكتب إلا مضطرا لا مختارا كما هو واضح مما عاناه شيخ الإسلام في زمنه .

كما قال عمر بن عبد العزيز:«تلك دماء طهَّر الله منها يدي ،فلا أحب أن أخضّب بها لساني »وقال آخر﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ البقرة

لكن إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل ،فلا بد من الذبّ عنهم ، وذكر ما يبطل حجته بعلمٍ وعدل ».[1]

ثم ليس لأحد أن يتذرع باجتهاد عالم فحل قد عرفت الأمة مكانته ويجعله أصلا من أصول أهل السنة والجماعة في مقابل النصوص الكثيرة الصريحة الواضحة المحكمة وإجماع السلف عن الكف والإمساك عما شجر بينهم .

وإن الاستدلال بمثل هذا من أصول أهل البدع الذين يجعلون زلات العلماء أصولا ومحلَّ اتفاقٍ .

قال الشاطبي:«فكثيرا ما ترى المتأخرين ممن يتشبه بهم ،يرتكب من الأعمال ما أجمع الناس على فساده شرعاً، ويحتجُّ بحكاياتٍ هي قضايا أحوال ، إن صحت لم يكن فيها حُجةٌ لوجوه عدَّة، ويترك من كلامهم وأحوالهم ما هو أوضح في الحق الصريح ، والإتباع الصحيح ؛شأن من اتبع من الأدلة الشرعية ما تشابه منها ».[2]

وقال -رحمه الله-أيضاً:« وهم بهذا ينحون منحى أهل الزيغ وإتباع المتشابه ، وذلك بأن الضلال في غالب الأمر إنما يُستعمل في موضع يزِل صاحبُه

---

[1] منهاج السنة النبوية (٤ / ٥٢٢).

[2] انظر الاعتصام (١/ ١٦٦) .

لشبهة تُعرض له ، أو تقليد مَن عرضت له الشبهة ، فيتخذ ذلك الزلل شرعاً وديناً يدين به ، مع وجود واضحة الطريق الحق ومحض الصواب .

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴿٧﴾ ﴾ آل عمران ،فأثبت لهم الزَّيغ أولاً —وهو الميل عن الصواب — ثم اتِّباع المتشابه — وهو خلاف المحكم ، والمحكم الواضح المعني هو أُمُّ الكتاب ومعظمه ومتشابهه على هذا قليل - ،فتركوا المعْظَم إلى اتباع الأقل المتشابه الذي لا يعطي مفهوماً واضحاً ؛ ابتغاء تأويله،وطلبا لمعناه الذي لا يعلمه إلا الله ». [1]

---

[1] انظر الاعتصام (١/ ٢٣٨-٢٤٤) .

من التكلف بمكان أن يقصر اتفاق أهل السنة
عن النهي فيما شجر بين الصحابة
على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة فقط

﴿من التكلف بمكان أن يقصر اتفاق أهل السنة عن النهي فيما شجر بين الصحابة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة فقط﴾

وإن من البهتان والزور على عقيدة أهل السنة أن يكون إجماعهم واتفاقهم على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة فقط .

بل إن المتعين والذي قام عليه إجماعهم ما نقل عن العوام بن الحوشب في قوله:«**أدركت من أدركت من صدر هذه الأمة بعضهم يقول لبعض : اذكروا محاسن أصحاب رسول الله ﷺ لتأتلف عليها القلوب ولا تذكروا ما شجر بينهم فتحرشوا الناس عليهم** ».

وهذا الذي نص عليه الحافظ الذهبي –رحمه الله– بقوله :«فأما الصحابة –رضي الله عنهم–،فبساطهم مطويٌّ وإن جرى ما جرى إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوه والعمل به ندين الله تعالى ».[1]

وإن الطعن في أحد من الصحابة خذلان وطريق للزندقة روى الخطيبُ البغدادي بإسناده إلى أبي زرعة الرازي أنه قال :« إذا رأيت الرجلَ ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديقٌ ؛ وذلك أن رسول الله ﷺ عندنا حق و القرآن حق

---

[1] الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد "(ص:٤٦).

وإنما أدى إلينا هذا القرآن، و السنن أصحاب رسول الله وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة الجرح بهم أولى وهم زنادقة ». [١]

وقال الإمام أحمد بن حنبل –رحمه الله-:« ومن الحجة الواضحة الثابتة البينة المعروفة، ذكر محاسن أصحاب رسول الله ﷺ كلهم أجمعين، والكف عن ذكر مساوئهم و الخلاف الذي شجر بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله ﷺ أو أحداً منهم، أو تنقصه أو طعن عليهم، أو عرض بعينهم، أو عاب أحداً منهم، فهو مبتدع رافضي خبيث مخالف ،لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلاً؛ بل حبهم سنة، و الدعاء لهم قربة، والاقتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة » [٢]

---

[١] الكفاية (صـ ٤٩)

[٢] انظر السنة لعبد الله بن الإمام أحمد صـ ٣٨ .

﴿ التعلل بذكر العلماء في السير والحروب شيء من الخلافات التي وقعت بين الصحابة –رضي الله عنهم–حجة ظاهرة الباطلان ﴾

ومن ادعى ذلك فليبين لنا أين ذكروه أئمة السنة فلا ذكر له في كتب السنة فقد اشتملت على كتب الجهاد، والسير، وهكذا شروحها، وشروح معتقد أهل السنة لا يوجد شيء من ذلك عن علماء وأئمة السنة في كتب السنة والمسانيد المعتمدة عندهم ،بل المذكور هو ما ذكرنا من الاتفاق من ذكر محاسنهم و الثناء عليهم وإماتة ما روي فيما شجر بينهم، وعدم ذكرهم في كتب السنة، والمسانيد وكتب العقائد المعتمدة عند المسلمين ؛هذا دليل على اتفاقهم على ذلك، وإنما يوجد ذكر ما شجر بين الصحابة في الكتب التي عرف أن فيها كثيرا من الأحاديث الموضوعة المكذوبة التي يختلقها الكذابون .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–:«والمقصود أن هذه الأحاديث التي تروى في ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة بل الموضوعة التي يرويها من يجمع في الفضائل والمناقب الغث والسمين ،كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف في فضائل الأوقات، وفضائل العبادات ، وفضائل الأنبياء والصحابة، وفضائل البقاع ، ونحو ذلك ،فإن هذه الأبواب فيها أحاديث صحيحة وأحاديث حسنة وأحاديث ضعيفة وأحاديث كذب موضوعة ؛ ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة

التي ليست صحيحة ولا حسنة ، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب » [1]

ومن ادعى ذلك فليذكر لنا أين ذكره أئمة السنة كالإمام أحمد والأوزاعي وسفيان الثوري ومالك وغيرهم ممن يقال لهم أئمة في السنة وإن أصحاب الصحاح و المسانيد وشروح السنة و العقائد لم يذكروا شيئا مما جرى بين الصحابة ؛بل ضمنوا كتبهم أبواباً وفصولا في فضائل الصحابة وسيرهم ولم يذكروا شيئا مما جرى بين الصحابة في كتبهم المعتمدة عند المسلمين.

ومن الجهل والحماقة أن يعتمد الباحث على كتب التاريخ و السير ويجعلها مكانا للصحيح من الأخبار، وخاصة ما حصل من الفتن بين الصحابة والأمر فيها كما قال الحافظ الذهبي-رحمه الله- :«وما زال يمر بنا ذلك في الدواوين والكتب والأجزاء ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف وبعضه كذب وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا فينبغي طيه وإخفاؤه بل إعدامه لتصفو القلوب وتتوفر على حب الصحابة والترضي عنهم » .

وكثير من الباحثين لا يعي هذا الأمر ويظن سوق أهل السير والتاريخ الأسانيد دليل على صدقها وجواز نشرها .

وخاصة أهل التخصصات في الدراسات الشرعية تجد أحدهم يتخصص في دراسة روايات سيف بن عمر الضعيف ليبين من خلالها خلافة معاوية بن أبي سفيان-

---

[1] انظر مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٠)، وانظر منهاج السنة (٣٤١/٤).

رضي الله عنهما-، وهكذا يخصص كتابا في مرويات الطبري من تاريخه ليستنتج من ذلك ملابسات الفتنة في مقتل عثمان، و وقعت الجمل والصفين.

وآخر يتخصص بدراسة مرويات لوط بن مخنف أبو مخنف الوضاع الهالك[1]،فإن كان هؤلاء عندهم نظر لمقاصد أهل الحديث لأدركوا أن من أعظم مقاصد أهل الحديث إماتة الأخبار الكاذبة والضعيفة، ولم ينقل أئمة هذا الشأن منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره للدلالة على كذب راويه أو وهنه فهل يدرك ذلك الذين يرون أن هناك تقصيراً في دراسة ما دار بين الصحابة من الفتن والقتال من كتب التاريخ و السير.

وما ساقوا لك الأسانيد إلا لتبرئة ذمتهم في ذلك، وليبينوا ضعفها وينبهوا على عللها كما هو حال عمل أهل الحديث في سوقهم للأسانيد .

وأهل الحديث قد وفوا بما جعلهم الله له من الأمانة والحصانة لحديث رسول الله ﷺ وأنهم بينوا حالَ كل رجل حمل العلم عن رسول الله بما يستحق من التجريح والتعديل فَبَرِئتْ ذمتهم أمام الله

بسوقهم للأحاديث جميعها بالأسانيد دون فرق بين الضعيفة والموضوعة منها في ذلك

---

[1] وهو لوط بن يحيى أبو مخنف الأخباري تالف متروك الحديث لا يوثق به انظر الكامل في ضعفاء الرجال (٩٣/٦): و لسان الميزا ن (٤٩٢/٤) .

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي –رحمه الله– :«فلا تجد في كتب الحديث اسم راو إلا وجدت في كتب الرجال تحقيق حاله وهذا مصداق الوعد الإلهي» : قيل لابن المبارك هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال :«يعيش لها الجهابذة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ ﴾ الحجر»[1]

وقال الشيخ المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني–رحمه الله– : « قد يقول قائل : إذا كان المؤلف– يعني الخطيب البغدادي – بتلك المنزلة العالية في المعرفة بصحيح الحديث وموضوعه ، فما بالنا نرى كتابه هذا وغيره من كتبه قد شحنها بالأحاديث الواهية ؟

الجواب : أن القاعدة عند علماء الحديث أن المحدِّث إذا ساق الحديثَ بسنده ، فقد برئتْ عهدته منه ، ولا مسئولية عليه في روايته ، ما دام أنه قرن معه الوسيلة التي تمكِّن العالم من معرفة ما إذا كان الحديث صحيحاً أو غير صحيح ، ألا وهي الإسناد .

نعم، كان الأولى بهم أن يُتبعوا كلَّ حديث ببيان درجته من الصحة أو الضعف ، ولكن الواقع يشهد أن ذلك غير ممكن بالنسبة لكل واحد منهم ، وفي جميع أحاديثه على كثرتها لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها الآن ، ولكن أذكر منها أهمها وهي أن كثيراً من الأحاديث لا تظهر صحتها أو ضعفها إلا بجمع الطرق والأسانيد ، فإن ذلك مما يساعد على معرفة علل الحديث ، وما يصحُّ من الأحاديث لغيره ولو أن المحدثين

---

[1] انظر الأنوار الكاشفة (ص:٩٣) ، وما قاله المعلمي رحمه الله في كتابه علم الرجال(٢٠).

كلهم انصرفوا إلى التحقيق و تمييز الصحيح من الضعيف لما استطاعوا — و الله أعلم — أن يحفظوا لنا هذه الثروة الضخمة من الحديث و الأسانيد ، ولذلك انصبت همة جمهورهم على مجرد الرواية إلا فيما شاء الله ، وانصرف سائرُهم إلى النقد والتحقيق، مع الحفظ و الرواية ، وقليل ما هم ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ (١٤٨) ﴾ البقرة[1]

وقال الحافظ ابن حجر:« وقد عاب عليه -يعني على الطبراني- إسماعيل بن محمد ابن الفضل التيمي جمعه الأحاديث بالإفراد، مع ما فيها من النكارة الشديدة و الموضوعات، وفي بعضها القدح في كثير من الصحابة وغيرهم، وهذا أمر لا يختص به الطبراني ، فلا معنى لإفراده اليوم ، بل أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلمّ جرا ، إذا ساقوا الحديث بإسناده ، اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته، والله اعلم ».[2]

وقال ابن القطان الفاسي معقبا على أبي محمد الأشبيلي:«وهو الذي اقتصر أبو محمد عليه مختصرا له، والترمذي أيضا ترك أن يبين علة المرفوع الحقيقية إلا أنه أعذَرُ في ذلك من أبي محمد ،بإبرازه إسناده وذلك يبرئ ساحته منه ، ويحيل المطالع عليه لينظر فيه،

---

(١) انظر كلام الشيخ على تحقيق اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي ص ٥

(٢) انظر لسان الميزان ترجمة سليمان بن أحمد الطبراني (٣/ ٩٠)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٤٩) : (.. روى بعضها البزار ، والدارقطني ، ونحوهما بأسانيد ضعيفة و لأن من عادة الدارقطني وأمثاله ، يذكرون هذا في السنن ليعرف وهو غيره يبينون ضعف الضعيف من ذلك) .

وأقل ما كان على أبي محمد ، أن ينبه على كونه من رواية أبي الزبير عن جابر بلفظة "عن"من غير رواية الليث عنه ، وقد عهد يعتد هذا علة».[1]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–مبيناً ما عليه المتأخرين وما عليه أئمة الحديث:«وقد رواه أبو موسى المديني في أماليه وأبو عبد الله المقدسي على عادة أمثالهم في رواية ما يروى في الباب سواء كان صحيحا أو **ضعيفا كما اعتاده أكثر المتأخرين من المحدثين أنهم يروون ما روى به الفضائل ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل كما هو عادة المصنفين في فضائل الأوقات والأمكنة والأشخاص والعبادات** .

كما يرويه أبو الشيخ الأصبهاني في فضائل الأعمال وغيره حيث يجمع أحاديث كثيرة لكثرة روايته ، وفيها أحاديث كثيرة قوية صحيحة وحسنة وأحاديث كثيرة ضعيفة موضوعة وواهية .

وكذلك ما يرويه خيثمة بن سليمان في فضائل الصحابة، وما يرويه أبو نعيم الأصبهاني في "فضائل الخلفاء" في كتاب مفرد في أول "حلية الأولياء "، وما يرويه أبو الليث السمرقندي وعبد العزيز الكناني ، وأبو علي بن البناء وأمثالهم من الشيوخ ، وما يرويه أبو بكر الخطيب ، وأبو الفضل بن ناصر ، وأبو موسى المديني، وأبو القاسم ابن عساكر ، والحافظ عبد الغني، وأمثالهم ممن لهم معرفة بالحديث ؛فإنهم كثيراً ما يروون في تصانيفهم ما روي مطلقا على عادتهم الجارية ؛ليعرف ما روى في ذلك

---

[1] انظر بيان ألوهم والإيهام (٢٧٧/٣).

الباب لا ليحتج بكل ما روى ، وقد يتكلم أحدهم على الحديث ويقول :غريب ومنكر ، وضعيف ؛ وقد لا يتكلم .

وهذا بخلاف أئمة الحديث الذين يحتجون به، ويبنون عليه دينهم ؛ مثل مالك بن أنس ، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، والشافعي، وأحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهوية، وعلي بن المديني ، والبخاري وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأبي داود ومحمد بن نصر المروزي، وابن خزيمة ، وابن المنذر، وداود بن علي ، ومحمد بن جرير الطبري ، وغير هؤلاء ؛فإن هؤلاء الذين يبنون الأحكام على الأحاديث يحتاجون أن يجتهدوا في معرفة صحيحها وضعيفها وتمييز رجالها».[1]

---

[1] انظر مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٩/٢٦١).

ذكر الأحاديث والتواريخ والقصص وفيها المكذوب والموضوع من دون تمييز بين صحيحها وضعيفها من عمل القصاصين حُطَّاب الليل الكذابين على رسول الله ﷺ

﴿ذكر الأحاديث والتواريخ والقصص وفيها المكذوب والموضوع من دون تمييز بين صحيحها وضعيفها من عمل القصاصين خُطَّاب الليل الكذابين على رسول الله ﷺ﴾

قال العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلّمي رحمه الله تعالى في فاتحة كتاب ((تقدمة المعرفة للجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم الرازي :« الإنسان يفتقر في دينه ودنياه إلى معلومات كثيرة ، لا سبيل له إليها إلا بالأخبار،و إذا كان يقع في الأخبار الحق والباطل،والصدق والكذب،والصوابُ والخطأ، فهو مضطر إلى تمييز ذلك وقد هيّأ الله تبارك وتعالى لنا سلف صدقٍ، حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار في تفسير كتاب ربنا عز وجل ،وسنة نبينا ﷺ وأثار أصحابه وقضايا القضاة،وفتاوى الفقهاء ، واللغة وآدابها ، والشعر والتاريخ- وغير ذلك.

والتزموا و ألزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد،وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم وحفظوها لنا في جملة ما حفظوا،وتفقدوا أحوال الرواة،وقضوا على كل راوٍ بما يستحقه فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره ولو انفرد ومن لا يجب الاحتجاج به إلا إذا اعتضد ومن لا يحتج به ولكن يستشهد به ومن يعتمد عليه في حال دون أخرى،ومادون ذلك من متساهل ومغفل وكذاب .

وعمدوا إلى الأخبار فانتقدوها وفحصوها،وخلصوا لنا منها ما ضمَّنوه كتب الصحيح وتفقّدوا الأخبار التي ظاهرها الصحة وقد عرفوا بسعة علمهم ودقة فهمهم:ما يدفعها عن الصحة فشرحوا عللها،وبينوا خللها،وضمنوها كتب العلل وحاولوا مع ذلك إماتة الأخبار الكاذبة،فلم ينقل أفاضلهم منها إلا ما احتاجوا إلى ذكره ، للدلالة على

كذب راويه أو وهنه ، ومن تسامح من متأخريهم فروى كل ما سمع ، فقد بين ذلك ،و وكل الناس إلى النقد الذي قد مهدت قواعده ونصبت معالمه،فبحقٍ قال المستشرق المحقق مرجليوث:"ليفتخر المسلمون ما شاؤا بعلم حديثهم" ».

وقال أبو حاتم الرازي–رحمه الله–:« لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا هذه الأمة. فقال رجل:يا أبا حاتم ؛ربما رووا حديثاً لا أصل له،ولا يصح؟فقال:علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم فروايتهم ذلك للمعرفة يتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها.

ثم قال:رحم الله أبا زرعة،كان والله – مجتهداً في حفظ آثار رسول الله ﷺ ». [1]

ومن هنا تظهر حقيقة رواية الكتب بالأسانيد وقد يكون في هذه الكتب المسندة أحاديث وروايات ضعيفة وأخرى موضوعة .

وإذا أردت أن تعرف مصداق ذلك أنك لا تجد حديثاً ضعيفاً أو موضوعاً إلا ووجدتَ رجلاً فيه ممن تكلم فيه أهل الحديث وقد تجد حديثاً موضوعاً في سنده اثنان كذّبهما أهل الحديث ،وأهل الحديث قد وفوا بما جعلهم الله له من الأمانة والحصانة لحديث رسول الله ﷺ وأنهم بينوا حالَ كل رجل حمل العلم عن رسول الله بما يستحق من التجريح والتعديل فَبَرِئَتْ ذمتهم أمام الله بسوقهم للأحاديث جميعها بالأسانيد دون فرق بين الضعيفة و الموضوعة منها في ذلك.

---

[1] شرف أصحاب الحديث (ص:٤٢)

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي :« فلا تكاد تجد حديثا بيِّن البطلان إلا وجدت في سنده واحدا أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة ، و الأئمة كثيرا ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر ». [1]

ومع ذلك فإنهم يطعنون ويقدحون فيمن يروي الأحاديث الضعيفة والمكذوبة إذا لم يكن يميزها أو كان من عادته أن يروي عن الضعفاء و العوام و الحمل عمن دبَّ ودرج كما حصل لبقية بن الوليد وكان من أوعية العلم و لكن كدَّر علمه في روايته عمن دب ودرج. [2]

وقد قال ﷺ كما في البخاري من حديث أبي هريرة:((**بلغو عني و لو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمدا فليتبوَّأ مقعده من النار**)). [3]

وهنا يجدر بنا أن نذكر نكتة في معنى هذا الحديث عند أهل العلم .

قال ابن حبان في مقدمة المجروحين عند ذكره لهذا الحديث:

قال أبو حاتم –رضي الله عنه– :« في أمر النبي ﷺ أمته بالتبليغ عنه من بعدهم مع ذكره إيجاب النار للكاذب عليه دليلٌ على أنه إنما أمر بالتبليغ عنه ما قاله النبي ﷺ أو ما كان من سنته فعلاً أو سكتاً [سكوتاً] عند المشاهدة لا أنه يدخل في قوله ﷺ: (نضَّرَ اللهُ امْرَأً) المحدثون بأسرهم ، بل لا يدخل في ظاهر هذا الخطاب ، إلا من أدّى صحيح حديث رسول الله ﷺ دون سقيمه ، وإني خائف على من روى ما سمع من

---

[1] انظر الأنوار الكاشفة (ص ٧)

[2] انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ٥١٩)

[3] رواه البخاري في صحيحه (٣٤٦١) .

الصحيح و السقيم أن يدخل في جملة الكذبة على رسول الله عليه الصلاة والسلام إذا كان عالماً بما يروي ، و تعيين تمييز العدول من المحدثين و الضعفاء و المتروكين بحكم المبين عن الله تبارك وتعالى))».أهـ[1]

وقال الإمام الشافعي في الرسالة: حدثنا سفيان عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله قال:((حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ولا تكذبوا عليَّ))، قال:« وهذا أشدُّ حديث رُوي عن رسول الله في هذا وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لاَّ نقبل حديثاً من ثقة ، ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابتدئ إلى أن يبلغ به منتهاه »[2] .

وقال الخطابي في معالم السنن عند هذا الحديث الذي روى أبو داود أوله ،قال : «ليس معناه إباحة الكذب في أخبار بني إسرائيل ورفع الحرج عمن نقل عنهم الكذب ولكن معناه الرخصة في الحديث عنهم ، على معنى البلاغ ،وإن لم يتحقق صحة ذلك بنقل الإسناد ، وذلك لأنه أمر قد تعذر في الأخبار ، لبعد المسافة وطول المدة ووقوع الفترة بين زمان النبوة .

وفيه دليل على أن الحديث لا يجوز عن النبي ﷺ إلا بنقل الإسناد والتثبت فيه .

وقد روى الدراوردي هذا الحديث عن محمد بن عمرو بزيادة لفظ دل بها على صحة هذا المعنى ، وليس في رواية علي بن مسهر الذي رواها أبو داود عن أبي هريرة

---

[1] انظر المجروحين (١/ ١٥- ١٥)

[2] انظر الرسالة للإمام الشافعي (١/ ٣٩٧-٣٩٩)

قال:قال رسول الله ﷺ((حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، وحدثوا عني ولا تكذبوا عليَّ)) »[1]

ومن غريب الأمر أن بعض الكُتاب لا يضعون لقواعد أهل الحديث أيَّ اعتبار مع علم بعضهم ببعضها .

قال الحافظ المؤرخ شمس الدين الذهبي عند قول ابن عيينة : « لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره»، قلت :«لهذا أكثر الأئمة على التَّشديد في أحاديث الأحكام و الترخيص قليلا لا كل الترخص في الفضائل والرقائق، فيقبلون في ذلك ما ضعف إسناده ،لا ما اتهم رواته ،فإن الأحاديث الموضوعة والأحاديث الشديدة الوهن لا يلتفتون إليها ،بل يروونها للتحذير منها والهتك لحالها ،فمن دلسها أو غطى تبيانها ،فهو جانٍ على السنة ،خائن لله ورسوله فإن كان يجهل ذلك فقد يعذر بالجهل ، ولكن سلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ».[2]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية —رحمه الله-:«ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة ، لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوزا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب

---

(١) انظر معالم السنن (٤/ ١٨٧-١٨٨)

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٨/ ٥٢٠)

وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقا ، ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجبا أو مستحبا بحديث ضعيف ، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع .

وهذا كما أنه لا يجوز أن يحرم شيء إلا بدليل شرعي ، لكن إذا علم تحريمه ، وروي حديث في وعيد الفاعل له ، ولم يعلم أنه كذب جاز أن يرويه ، فيجوز أن يروى في الترغيب والترهيب ما لم يعلم أنه كذب ،لكن فيما علم أن الله رغب فيه أو رهب منه بدليل آخر غير هذا الحديث المجهول حاله .

وهذا كالإسرائيليات :يجوز أن يروي منها ما لم يعلم أنه كذب للترغيب والترهيب فيما علم أن الله تعالى أمر به في شرعنا ونهى عنه في شرعنا .

فأما أن يثبت شرعا لنا بمجرد الإسرائيليات التي لم تثبت فهذا لا يقوله عالم ، ولا كان أحمد بن حنبل ولا أمثاله من الأئمة يعتمدون على مثل هذه الأحاديث في الشريعة ». [1]

---

[1] انظر مجموع الفتاوى (١/ ٢٥٠-٢٥١)، وانظر مجلة الهداية (٨/ ٢٦٤) ، والتعليق على السير في الحاشية (٨/ ٢٥٠-٥٢١)

لا يجوز الاعتماد على المفسرين والمؤرخين وأهل السير فيما ذكروا من الخلاف الذي وقع بين الصحابة ومن بعدهم

لا يجوز الاعتماد على المفسرين والمؤرخين وأهل السير فيما ذكروا من الخلاف الذي وقع بين الصحابة ومن بعدهم

لقد هيأ الله تبارك وتعالى لنا سلف صدق حفظوا لنا جميع ما نحتاج إليه من الأخبار في تفسير كتاب الله، وسنة نبيا ﷺ، وآثار أصحابه وقضايا القضاة، وفتاوى الفقهاء، واللغ وآدابها والشعر والتاريخ والسير وغير ذلك مما تحتاج إليه الأمة في دينها، وخلصوا لنا منها ما ضمنوه كتب الصحاح والتزموا وألزموا سوق تلك الآخبار بالأسانيد.

وتتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على نقد أخبارهم، وتفقدوا أخبار الرواة وقضوا على كل ر بما يستحق فحفظوا لنا من جملة ما حفظوا في كتب الجرح والتعديل وكتب التواريخ .[1]

ومن تتبع أخبارهم و أحوالهم لم يعجب من غلبة الصدق على الرواة في تلك القرون ، ب يعجب من وجود كذّابين منهم، ومن تتبع تشدُّد الأئمة في النقد لم يعجب من كثرة م جرحوه و أسقطوا حديثه بل يعجب من سلامة كثير من الرواة و توثيقهم لهم مع ذلك التشدد[2]

---

[1] انظر مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .

[2] الأنوار الكاشفة: (٩٠ – ٩١)

[مقصد أئمة الحديث من معرفة أحوال الرجال وناقلي العلوم الدينية وتاريخها]

ولما كانت الوقائع التاريخية يكثر فيها التساهل والكذب كانت معرفة أحوال الرجال من أه
أنواع التاريخ التي تساعد على حفظه من الغش والكذب والتدليس فيه.

وقام العلماء الحفاظ النقاد، بنقد كل راوٍ ظهر منه خطأ ، أو كذب أو ضعف ، أو تخلي
أو اضطراب أو تزيُّد أو سهو أو نسيان ومقصدهم من هذا الصنيع معرفة أحوال الرجـ
وناقلي العلوم الدينية وتاريخه وحفاظا لها من الدس والتدليس والكذب فيها.

وضمنوا كتبهم بالأحاديث الصحيحة والسيرة الصحيحة والتواريخ المعتمدة في كتب الصحـ
والمسانيد، وأمروا بإماتة ما عدا ذلك وخاصة في حديث رسول الله ﷺ ومن يكون الطع
فيهم طعنا في الشريعة وهم صحابة رسول الله ﷺ فلم يرووا شيئا مما جرى بينهم، وضَمَّ
كَتُبَهُم ذِكْرُ مناقبهم وفضائلهم وأجمعوا عن الكف عما شجر بينهم، وأمروا بذكر فضائله
ومحاسنهم ممَّا يبرهن على أن الشريعة محفوظة بكل علومها من أخبار وسير وتاريخ وغير ذل
بما قام به أهل الحديث من جهود جبارة عظيمة حققها الله على أيديهم ، فهم الذين كفو
مؤونة التحرير للمنقول من أمور الدين والذب عن حُرم الشريعة المطّهرة كفايةً لا يلحقهم و
يدانيهم فيها أحد من أهل أيّ علم من العلوم .

وبرهنت أعمالهم وجهودهم، وما خلفوه من تراث عظيمة، على عبقريات عظيمة، و قرا متوقدة وعقول خصبة قادرة، على تشقيق علوم الحديث و تنويعها إلى حد تحار ف الألباب.[1]

ولما كان هذا هو مقصدهم في حفظ حديث رسول الله لم يكن للضعفاء والمتروكين والمتهم في الأخبار من الرواة للحديث والسير والتاريخ مكان للكذب في العلوم الشرعية.

ولكن المغرضين والمنحرفين من أهل الأهواء والكلام والبدع يهوّشون بما يؤدي إلى تعطيلها بسبب من تساهل ممن جاء بعدهم وروى الغث والسمين اكتفاء منهم بسوق الأسانيد في الأخبار لما قد وكل الناس إلى النقد الذي قد مهدت قواعده ونصبت معالمه .

واستغل أهل الأهواء والبدع والمغرضين الحاقدين كثيرا مما وقع للمؤرخين والمفسرين من الأغاليط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل وأجروا أقلامهم فيها وعمدوا إلى المنقولات على التواريخ المنقطعة، والأسانيد التي كثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد .

قال ابن خلدون:«وكثيرا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثّاً أو سميناً ».[2]

---

[1] وبهذا يندفع ما يرمي إليه المستشرقون ، ومن انطلت عليهم ما يهدفون إليه بإفاضتهم في ذكر الوضع من تشكيك المسلمين في دينهم و إيهامهم أن الله تعالى أخلَّ بما تكفل به من حفظ دينه و أن سلف الأمة لم يقوموا بما عليهم أو عجزوا عنه فاختلط الحق بالباطل و لم يبق سبيل إلى تمييزه .

[2] مقدمة ابن خلدون (١/١٣).

ولقد كان لأهل الأهواء والزنادقة من أصاحب الفرق و النحل وخاصة الرافضة أثر على الروايات التاريخية وبرز دورهم وخبثهم بكثافة واضحة وخبث دفين فيما وقع ودار بين الصحابة من الفتن والتابعين وتابع التابعين .

فملئت كتب التاريخ من روايات الشيعة وبخاصة الغالية منهم ؛فهم يستغلون الروايات الصحيحة ليتمكنوا من الدس فيها لخدمة عقيدتهم ومذهبهم ،فيصوغوها بما يوافق أهوائهم .

ولهذا وجد بَغْضُ روايات السيرة والتاريخ في الصحابة ومن بعدهم من صلحاء هذه الأمة وأفضلها وَقَعَ فيه قلب الحقائق وصياغتها بما يسيء إليهم ويحرّش القلوب عليهم كما وقع ذلك في كثير مما دار بين الصحابة في الفتنة .

وأبرز طاعني الشيعة في أصحاب رسول الله ﷺ بسبب ما شجر بينهم أبو مخنف، والواقدي، ومحمد بن السائب الكلبي وهشام الكلبي والبلاذري وجابر الجعفي وأبان ابن تغلب وأبي الجهم القابوسي ونصر بن مزاحم ، وأصبغ بن نباتة وزرارة بن المرحل وغيرهم ممن ينتسب لمذهب الشيعة .

وبسبب هذا تعدّدت روايات الشيعة في كتب التواريخ والسير في حوادث مختلفة من التاريخ الإسلامي لأجل تشويهه عَدَاوةً لرسول الله وكيداً لدينه عن طريق النيل من الصحابة –رضي الله عنهم– يهدفون في كتبهم من أولها إلى أخرها إلى الطعن في شريعته وفي صحابته وفي زوجاته وقد يصرحون بالطعن في رسالة رسول الله محمد –صلى الله عليه وسلم–.

[نقل كثير ممن يؤلف في الحوادث والسير والتاريخ الإسلامي عن طريق الضعفاء]

فيأتي بعض المؤلفين في حوادث التاريخ الإسلامي وينقل الغث والسمين من هذه الأخبار عن طريق الضعفاء كابن إسحاق، والواقدي، وسيف بن عمر بن شبة، وغيرهم.

وهذا موجود في تاريخ الطبري ومن نقل منه كالحافظ ابن كثير–رحمه الله–، وأكثر من تسلم له أسانيدها فلا يخلو من زيادة في السند أو اضطراب في المتن فيكون هذا الاضطراب في المتن دليلا أخر على الوضع .

ثم يصرخ بعض الكتاب في السير منادياً بصياغة التاريخ الإسلامي صياغة جديدة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية–رحمه الله– ": «فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة و ما يدخل فيها من المنع و المعارضة كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار و التمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد».[1]

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–فقال: «والذين نقلوا مصرع الحسين زادوا أشياء من الكذب كما زادوا في قتل عثمان ،وكما زادوا فيما يراد تعظيمه من الحوادث وكما زادوا في المغازي والفتوحات وغير ذلك والمصنفون في

---

[1] منهاج السنة النبوية (١/ ٥٨)

أخبار قتل الحسين منهم من هو من أهل العلم كالبغوي وابن أبي الدنيا وغيرهما ومع ذلك فيما يروونه آثار منقطعة وأمور باطلة وأما ما يرويه المصنِّفون في المصرع بلا إسناد فالكذب فيه كثير ».[١]

وقال أبو بكر ابن العربي : « إنما ذكرت لكم هذا لتحترزوا من الخلق وخاصة من المفسرين والمؤرخين وأهل الآداب فإنهم أهل جهالة بحرمات الدين أو على بدعة مصرون **فلا تبالوا بما رووا ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث** ولا تسمعوا لمؤرخ كلاما إلا للطبري[٢] ، وغير ذلك هو الموت الأحمر والداء الأكبر فإنهم ينشئون أحاديث استحقار الصحابة والسلف والاستخفاف بهم واختراع الاسترسال في الأقوال والأفعال عنهم وخروج مقاصدهم عن الدين إلى الدنيا وعن الحق إلى الهوى .

فإذا قاطعتم أهل الباطل واقتصرتم على رواية العدول سلمتم من هذه الحبائل ، ولم تطووا كشحاً على هذه الغوائل .

ومن أشد شيء على الناس جاهل عاقل أو مبتدع محتال .

فأما الجاهل: فهو ابن قتيبة فلم يبق ولم يذر للصحابة رسما في كتاب "الإمامة والسياسة" إن صح عنه جميع ما فيه وكالمبرد في "كتابه الأدبي"

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤ / ٥٥٦)

(٢) لأن الطبري ذكر مصادر أخباره وسمى رواتها لتكون من أمرهم على بينة وقال في آخر مقدمة كتابه : "فما يكن في كتابي هذا من خبر يستنكره قارئه من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا ، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا . وهكذا صنع الحافظ ابن كثير في النهاية وغيره وجاء حطاب الليل من الكتاب والأدباء فجعلوا من هذا الصنيع دلالة على أن ما في كتب التاريخ محلا لنقل الأخبار والتحديث بها ونقلها ونشرها .

وأين عقله من عقل ثعلب الإمام المتقدم في أماليه[١] فإنه ساقها بطريقة أدبية سالمة من الطعن على أفاضل الأمة .

وأما المبتدع المحتال: فالمسعودي فإنه بها يأتي منه متاخمة الإلحاد فيما روى من ذلك وأما البدعة فلا شك فيه .

فإذا صنتم أسماعكم وأبصاركم عن مطالعة الباطل ، ولم تسمعوا في خليفة ممن ينسب إليه ما لا يليق ويذكر عنه ما لا يجوز نقله كنتم على منهج السلف سائرين وعن سبيل الباطل ناكبين .

فهذا مالك –رضي الله عنه–، قد احتج بقضاء عبد الملك بن مروان في موطأه وأبرزه في جملة قواعد الشريعة .[٢]

وقال في روايته عن زياد بن أبي سفيان فنسبه إليه وقد علم قصته ولو كان عنده ما يقول العوام حقا لما رضي أن ينسبه ولا ذكره في كتابه الذي أسسه للإسلام وقد جمع ذلك كله في أيام بني العباس والدولة لهم والحكم بأيديهم فما غيّروا عليه ولا أنكروا ذلك عنه لفضل علومهم ومعرفتهم بأن مسألة زياد مسألة قد اختلف الناس فيها فمنهم من جوزها ومنهم من منعها فلم يكن لاعتراضهم إليها سبيل .

---

[١] لعله يقصد به كتابه :مجالس ثعلب طبع في جزئيين

[٢] انظر الموطأ (١/٧٣٤)باب:"المستكرهة من النساء "وفي"كتاب العقول"(١/٧٨٨-٨٧٢)وفي "كتاب النكاح" (١/٥٤٠).

وكذلك أعجبهم حين قرأ الخليفة على مالك الموطأ ذكر عبد الملك بن مروان فيه وإذكاره بقضائه لأنه إذا احتج العلماء بقضائه فسيحتج بقضائه أيضا مثله وإذا طعن فيه طعن فيه بمثله .

وأخرج البخاري عن عبد الله بن دينار قال: «شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك بن مروان كتب إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت وان بني قد أقروا بمثل ذلك ».(١)

وهذا المأمون كان يقول بخلق القرآن وكذلك الواثق واظهروا بدعتهم وصارت مسألة معلومة إذا ابتدع القاضي أو الإمام هل تصح ولايته وتنفذ أحكامه أم هي مردودة؟ وهي مسألة معروفة.

وهذا أشد من برودات ذكرها أصحاب التواريخ من أن فلانا الخليفة شرب الخمر أو غنى أو فسق أو زنى فإن هذا القول في القرآن بدعة أو كفر –على اختلاف العلماء فيه– قد اشتهروا به وهذه المعاصي لم يتظاهروا بها إن كانوا فعلوها فكيف يثبت ذلك عليهم بأقوال المغنين والبراد من المؤرخين الذين قصدوا بذكر ذلك عنهم تسهيل المعاصي على الناس وليقولوا إذا كان خلفاؤنا يفعلون هذا فما يستبعد ذلك منا ؟ وساعدهم الرؤساء على إشاعة هذه الكتب وقراءتها لرغبتهم في مثل أفعالهم حتى صار المعروف منكرا والمنكر معروفا ، وحتى سمحوا للجاحظ أن تقرأ كتبه في المساجد وفيها من الباطل والكذب والمناكير ونسبة الأنبياء إلى أنهم ولدوا لغير رشدة كما قال في إسحاق ﷺ،في "كتابه الضلال والتضليل"، وكما مكنّوا من قراءة كتب الفلاسفة

---

(١) رواه البخاري (١٢٢/٨)كتاب الأحكام (٤٣).

في إنكار الصانع وإبطال الشرائع لما لوزرائهم وخواصهم في ذلك من الأغراض الفاسد والمقاصد الباطلة ،فإن زل فقيه أو أساء العبارة عالم يكن ما أساء النار في رأس كبكبا .[1]

وبالوقوف على هذه الفصول تحسن نياتكم وتسلم من التغير قلوبكم على من سبق.

وقد بينت لكم أنكم لا تقبلون على أنفسكم في دينار بل في درهم إلا عدلا بريئا من التهم سليما من الشهوة فكيف تقبلون في أحوال السلف وما جرى بين الأوائل ممن ليس له مرتبة في الدين فكيف في العدالة رحم الله عمر بن العزيز حيث قال: وقد تكلموا في الذي جرى بين الصحابة قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ البقرة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات) ».[2]

ومن هذا المنطلق أعاب ابن الصلاح على ابن عبد البر حيث قال:«ومن أجلها و أكثرها فوائد "كتاب الاستيعاب" لأبن عبد البر لو لا ما شانه به من إيراده كثيرا مما

---

[1] جبل بمكة وهو عجز بيت لأعشى وتمامه :

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى **** مصارع مظلوم مجرّاً مَسْحَبا

وتدفن منه الصالحات وإن يسئ **** يكن ما أساء النار في رأس كبكبا

وله توأم من شواهد الكتاب، لسبيويه (٣/٩٢-٩٣).

[2] العواصم من القواصم:(١ / ٢٦٠- ٢٦٨)

شجر بين الصحابة وحكاياته عن الإخباريين لا المحدثين، وغالب على الإخباريين الإكثار والتخليط فيما يروونه ».[1]

ونقل الحافظ ابن كثير عبارة ابن الصلاح مختصرا فقال :«وقد شان ابن عبد البر كتابه "الاستيعاب" بذكر ما شجر بين الصحابة مما تلقاه من كتب الإخباريين وغيرهم »

وقال أبو بكر الآجري-رحمه الله- :« ينبغي لمن تدبر ما رسمنا من فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وفضائل أهل بيته رضي الله عنهم أجمعين أن يحبهم ويترحم عليهم ويستغفر لهم ، ويتوسل إلى الله الكريم لهم ويشكر الله العظيم إذ وفقه لهذا ، ولا يذكر ما شجر بينهم ، ولا ينقِّر عنه ولا يبحث .

فإن عارضنا جاهل مفتون قد خُطِّيءَ بِهِ عن طريق الرشاد فقال : لم قاتل فلان لفلان ولم قتل فلان لفلان وفلان ؟!

قيل له : ما بنا وبك إلى ذكر هذا حاجة تنفعنا ولا اضطررنا إلى علمها .

فإن قائل : ولم ؟!

قيل : لأنها فتن شاهدها الصحابة رضي الله عنهم فكانوا فيها على حسب ما أراهم العلم بها وكانوا أعلم بتأويلها من غيرهم وكانوا أهدى سبيلاً ممن جاء بعدهم ، لأنهم أهل الجنة عليهم نزل القرآن ، وشاهدوا الرسول ﷺ وجاهدوا معه، وشهد لهم الله ع

---

[1] التقييد والإيضاح (ص: ٢٥١).

[2] انظر الباعث الحثيث باختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير من النوع (٣٩)معرفة الصحابة –رضي الله عنهم-.

وجل بالرضوان والمغفرة والأجر العظيم، وشهد لهم الرسول ﷺ أنهم خير قرن ،فكانوا بالله عز وجل أعرف وبرسوله ﷺ وبالقران وبالسنة .

ومنهم يؤخذ العلم ، وفي قولهم نعيش وبأحكامهم نحكم وبأدبهم نتأدب ، ولهم نتبع ، وبهذا أمرنا .

فإن قال قائل:أيش الذي يضرنا من معرفتنا لما جرى بينهم والبحث عنه ؟

قيل له:لاشك فيه ؛ وذلك أن عقول القوم كانت أكبر من عقولنا وعقولنا أنقص بكثير ، ولا نأمن أن نبحث عما شجر بينهم فنزل عن طريق الحق ونتخلف عما أمرنا فيهم .

فإن قال قائل:وبم أمرنا فيهم ؟

قيل : أمرنا بالاستغفار لهم و الترحم عليهم و المحبة لهم والاتباع لهم دلَّ على ذلك الكتاب ، والسنة وقول أئمة السنة ،وما بنا حاجة إلى ذكر ما جرى بينهم ، قد صحبوا الرسول ﷺ ، وصاهرهم وصاهروه ، فالصحبة له يغفر الله الكريم لهم ، وقد ضمن الله عز وجل لهم في كتابه ألا يخزي منهم أحداً .

وقد ذكر لنا الله تعالى في كتابه أن وصفهم في التوراة والإنجيل ؛ فوصفهم بأجمل الوصف ، ونعتهم بأحسن النعت .

وأخبرنا مولانا الكريم أنه قد تاب عليهم ، وإذا تاب عليهم لم يعذب واحداً منهم أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ حِزۡبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزۡبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ المجادلة

فإن قال قائل:إنما مرادي من ذلك لأن أكون عالماً بما جرى بينهم فأكون لم يذهب عليَّ ما كانوا فيه لأني أحب ذلك ولا أجهله .

قيل له:أنت طالب فتنة ، لأنك تبحث عما يضرك ولا ينفعك ، ولو اشتغلت بإصلاح ما لله عز وجل عليك فيما تعبدك به من أداء فرائضه واجتناب محارمه كان أولى بك .

وقيل له:ولا سيما في زماننا هذا مع قبح ما قد ظهر فيه من الأهواء الضالة ».[1]

---

[1] انظر كتاب الشريعة للإمام أبي بكر الآجري (٥/ ٢٤٨٥- ٢٤٨٧)

الخلاصة

إن القتال في الفتن لا تنضبط مقاصد أهله فهو مثل قتال الجاهلية لا يعرف الحق فيه، لأن الفتنة يختلط الحابل بالنابل والفتنة تضاد معرفة الحق فيها فإنها تمنع معرفة الحق أو قصده أو القدرة عليه فيكون فيها من الشبهات التي تُخفى وجه الحقّ الصُّرَاح فيلتبس .

وإذا أقبلت الفتنة زيّنت للناس أن فيها خيرا وإذا أدبرت انكشف ما بها من الشر وذلك أن الفتن إنما يعرف ما فيها من الشر والمرارة والبلاء صار ذلك مبينا لهم مضرتها وواعظا لهم أن لا يعودوا في مثلها كما أنشد بعضهم :

الحَرْبُ أوّلُ ما تكون فتيّة تسعى بزينتها لكل جَهُول
حتّى إذا اشتعلت وشُبَّ ضِرَامُها وَلَّت عَجُوزاً غيْرَ ذَاتِ خَليل
شمطاء ينكر لونها وتغيرت مكروهة للشم والتقبيل

والذين دخلوا في الفتنة من الطائفتين لم يعرفوا ما في القتال من الشر ولا عرفوا مرارة الفتنة حتى وقعت وصارت عبرة لهم ولغيرهم .

ومن استقرأ أحوال الفتن التي تجري بين المسلمين تبين له أنه ما دخل فيها أحد فحمد عاقبة دخوله لما يحصل له من الضرر في دينه ودنياه ولهذا كانت من المنهي عنه والإمساك عنها من المأمور به الذي قال الله فيه: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ النور

وكان علي ومعاوية رضي الله عنهما أطلب لكف الدماء من أكثر المقتتلين، لكن غُلبا فيما وقع .

والفتنة إذا ثارت عَجَزَ الحكماء عن إطفاء نارها وكان في العسكرين مثل الأشتر النخعي وهاشم بن عتبة المارق وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد وأبي الأعور السلمي ونحوهم من المحرضين على القتال قوم ينتصرون لعثمان غاية الانتصار وقوم ينفرون عنه وقوم ينتصرون لعلي وقوم ينفرون عنه .

ولذلك كان قتال الفتنة مثل قتال الجاهلية لا تنضبط مقاصد أهله واعتقاداتهم كما قال الزهري: «وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ، متوافرون فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القران فإنه هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية » . [1]

وكان للناس في الفتنة والقتال أقوال وكان مذهب أهل السنة الإمساك عما شجر بين الصحابة، فإنه قد ثبتت فضائلهم ووجبت موالاتهم ومحبتهم وما وقع منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الإنسان ومنه ما تاب صاحبه منه ومنه ما يكون مغفورا فالخوض فيما شجر يوقع في نفوس كثير من الناس بغضا وذما ويكون هو في ذلك مخطئا بل عاصيا فيضر نفسه ومن خاض معه في ذلك كما جرى لأكثر من تكلم في ذلك فإنهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله إما من ذم من لا يستحق الذم وإما من مدح أمور لا تستحق المدح، ولهذا كان الإمساك طريقة أفاضل السلف. [2]

---

[1] منهاج السنة النبوية (٤ / ٤١٠)، و (٤/ ٤٦٨)

[2] منهاج السنة النبوية (٤ / ٤٤٩)

وقد حصلت الفتن ووقع القتال ولكن تفاصيل ذلك لم يصح فيه نقل ولا يوثق فيه بأحد لأن الثقة لم ينقله وكلام المتعصب غير مقبول وقد دخل مع المتعصب من يريد الطعن في الإسلام واستنقاص الصحابة والفتنة هي من جنس الجاهلية كما قال الزهري:«وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القران فإنه هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية» .

[الفتنة تمنع معرفة الحق وقصده]

وذلك أن الله تعالى بعث محمدا ﷺ بالهدى ودين الحق فبالهدى يعرف الحق وبدين الحق يقصد الخير ويعمل به فلا بد من علم بالحق وقصد له وقدرة عليه والفتنة تضاد ذلك ،فإنها تمنع معرفة الحق أو قصده أو القدرة عليه فيكون فيها من الشبهات ما يلبس الحق بالباطل حتى لا يتميز لكثير من الناس أو أكثرهم ويكون فيه من الأهواء والشهوات ما يمنع قصد الحق وإرادته ويكون فيها من ظهور قوة الشر ما يضعف القدرة على الخير .

فينكر الإنسان قلبه عند الفتنة فيرد على القلوب ما يمنعها من معرفة الحق وقصده ولهذا يقال فتنة عمياء صماء ويقال فتن كقطع الليل المظلم ونحو ذلك من الألفاظ التي يتبين ظهور الجهل فيها وخفاء العلم .

فلهذا كان أهلها بمنزلة أهل الجاهلية ولهذا لا تُضمن فيها النفوس والأموال لأن الضمان يكون لمن يّعْرِف أنه أتلف نفس غيره أو ماله بغير حق ،فأما من لم يعرف ذلك كأهل الجاهلية من الكفار والمرتدين والبغاة المتأولين فلا يعرفون ذلك فلا ضمان عليهم كما لا يضمن من علم أنه أتلفه بحق وإن كان هذا مثابا مصيبا. (١)

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤ / ٥٤٨).

[كل من خرجوا على حكام المسلمين لم يقيموا دينا ولم يبقوا دنيا على ممر التاريخ]

من المعلوم أن الخروج على الحكام يشق عصا الطاعة للحاكم المسلم والتفريق لكلمة المسلمين والتشتيت لجماعتهم والتمزيق لوحدتهم وشغلهم بقتل بعضهم بعضا توهين لقوتهم وتقوية لشوكة أعدائهم .

وقد جرب المسلمون الخروج فلم يجنوا إلا الشر خرج الخوارج على عثمان فأشعلوا فتنا كالنار يأكل بعضها بعضا فكانت من نتائجها النزاع والفشل وتعطل الثغور وكانت من ثمرته أن انقطعت خلافة النبوة .

ثم خرج أهل المدينة فكانت تلك المأساة فخرج أهل الحرة وابن الأشعث وأبو المهلب وغيرهم فهزموا وهزم أصحابهم فلا أقاموا دينا ولا أبقوا دنيا والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين ومن أهل الجنة فليسوا أفضل من علي وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم ومع هذا لم يحمد ما فعلوه من القتال وهم أعظم قدرا عند الله وأحسن نية من غيرهم .

وكذلك أهل الحرة كان فيهم من أهل العلم والدين خلق وكذلك أصحاب ابن الأشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين والله يغفر لهم كلهم .

وقد قيل للشعبي في فتنة ابن الأشعث أين كنت يا عامر قال كنت حيث يقول الشاعر:

عوى الذئب فاستأنست بالذئب إذ عوى وصوَّت إنسانٌ فكدت أطير

أصابتنا فتنة لم نكن فيها بررة أتقياء ولا فجرة أقوياء .

وكان الحسن البصري يقول: إن الحجاج عذاب الله فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم ولكن عليكم بالاستكانة والتضرع فإن الله تعالى يقول: ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴿٧٦﴾ ﴾ المؤمنون، وكان طلق بن حبيب يقول:« اتقوا الفتنة بالتقوى فقيل له أجمل لنا التقوى فقال: أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله » .

وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد من فعله الشر أعظم مما تولد من الخير كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة وكابن الأشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق وكابن المهلب الذي خرج على ابنه بخراسان وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضا وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة وأمثال هؤلاء .

وغاية هؤلاء إما أن يغلبوا وإما أن يغلبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة فإن عبد الله بن علي وأبا مسلم هما اللذان قتلا خلقا كثيرا وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور .

[أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة]

وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة كما كان عبد الله بن عمر، وسعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث .

ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين .

[ترك قتال الحكام والخروج عليهم أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد]

ومن تأمل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، في هذا الباب واعتبر أيضا اعتبار أولى الأبصار علم أن الذي جاءت به النصوص النبوية خير الأمور ولهذا لما أراد الحسين -رضي الله عنه- أن يخرج إلى أهل العراق لما كاتبوه كتبا كثيرة أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمر وابن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج وغلب على ظنهم أنه يقتل حتى إن بعضهم قال أستودعك الله من قتيل وقال بعضهم لولا الشفاعة لأمسكتك ومصلحة المسلمين والله ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ أخرى .

فتبين أن الأمر على ما قاله أولئك ولم يكن في الخروج مصلحة دين ولا مصلحة دنيا بل تمكن أولئك الظلمة الطغاة من سبط رسول الله ﷺ، فقتلوه مظلوما شهيدا، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن حصل لو قعد في بلده، فإن ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك وصار ذلك سببا لشر عظيم وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن .

وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي ﷺ، من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد وأن من خالف ذلك متعمدا أو مخطئا لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ولهذا أثنى النبي ﷺ على الحسن بقوله إن

ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنة ولا بخروج على الأئمة ولا نزع يد من طاعة ولا مفارقة للجماعة .

وأحاديث النبي ﷺ الثابتة في الصحيح كلها تدل على هذا كما في صحيح البخاري من حديث الحسن البصري سمعت أبا بكرة رضي الله عنه قال سمعت: النبي ﷺعلى المنبر والحسن إلى جنبه ينظر إلى الناس مرة وإليه مرة ويقول:((إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين))، فقد أخبر النبي ﷺ بأنه سيد وحقق ما أشار إليه من أن الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ، وهذا يبين أن الإصلاح بين الطائفتين كان محبوبا ممدوحا يحبه الله . [1]

وقال –رحمه الله– :« وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال فندم طلحة والزبير وعلي –رضي الله عنهم أجمعين– ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصد في الاقتتال ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم فإنه لما تراسل على وطلحة والزبير وقصدوا الاتفاق على المصلحة وأنهم إذا تمكنوا طلبوا قتلة عثمان أهل الفتنة وكان علي غير راض بقتل عثمان ،ولا معينا عليه كما كان يحلف فيقول: والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله »، وهو الصادق البار في يمينه فخشي القتلة أن يتفق علي معهم على إمساك القتلة فحملوا على عسكر طلحة والزبير فظن طلحة والزبير أن عليا حمل عليهم فحملوا دفعا عن أنفسهم فظن علي أنهم حملوا عليه فحمل دفعا عن نفسه

---

[1] منهاج السنة النبوية (٤ / ٥٢٨ – ٥٣١)

فوقعت الفتنة بغير اختيارهم وعائشة -رضي الله عنها- راكبة لا قاتلت ولا أمرت بالقتال هكذا ذكره غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار». [1]

---

(1) منهاج السنة النبوية (٤ / ٣١٧)

[سبيلنا في الأخبار التي رويت في الفتنة بين الصحابة الكف عما شجر بينهم وذكر محاسنهم وفضائلهم]

كثير من الباحثين المعاصرين لا يتوخّى الصواب ولا يتحرّى الدقة العلمية التي كان عليها محقّقو العلماء السابقين واللاحقين في التعامل مع الأخبار المرويّة في الفتنة بين الصحابة دراية من ناحية وفِقْهاً لحكم هذه المرويات .

والحقّ أنّ السبيلَ في الأخبار التي رويت في الفتنة بين الصحابة الكف عما شجر بينهم وذكر محاسنهم وفضائلهم كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنة واتفق سلف الأمة عليه .

قال الذهبي –رحمه الله-:«بل سبيلنا أن نستغفر للكل ونحبَّهم ، ونكف عما شجر بينهم». [1]

وقد حصلت الفتن ووقع القتال ولكن تفاصيل ذلك لم يصح فيه نقل ولا يوثق فيه بأحد لأن الثقة لم ينقله وكلام المتعصب غير مقبول وقد دخل مع المتعصب من يريد الطعن في الإسلام .

فالخوض في ذلك من القول عليهم بغير علم ولما حصل من الملابسات في الفتنة لهم وعدم وضوح أمرها وعلم حقيقتها لأنه أمرُ مشتبه ، ونرجئ الشبهة إلى الله ولا نقول فيهم إلا الحسنى قال تعالى:﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ البقرة

[1] سير أعلام النبلاء (٧/٣٧٠)

وهذه هي طريقة أبي بكر بن العربي في كتابه العواصم من القواصم وفهمه لاتفاق السلف على معنى ما سئل عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى عن القتال الذي حصل بين الصحابة فقال: « تلك دماء طهر الله يدي منها أفلا أطهر منها لساني مثل أصحاب رسول اللهﷺ مثل العيون ، ودواء العيون ترك مسها ».

وعلى نحو ما قال الحسن البصري :« قتال شهده أصحاب محمد ﷺ وغبنا ، وعلموا وجهلنا .... »

قال أبو بكر بن العربي:« فهذا كان بدء الحديث ومنتهاه فأعرضوا عن الغاوين وازجروا العاوين وعرجوا عن سبيل الناكثين إلى سنن المهتدين وأمسكوا الألسنة عن السابقين إلى الدين، وإياكم أن تكونوا يوم القيامة من الهالكين بخصومة أصحاب رسول الله ﷺ، فقد هلك من كان أصحاب النبي ﷺ خصمه دعوا ما مضى فقد قضى الله فيه ما قضى وخذوا لأنفسكم الجد فيما يلزمكم اعتقادا وعملا ولا تسترسلوا بألسنتكم فيما لا يعنيكم مع كل ماجن اتخذ الدين هملا فإن الله لا يضيع اجر من أحسن عملا ورحم الله الربيع بن خثيم فإنه لما قيل له قتل الحسين قال اقتلوه قالوا نعم فقال:﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ عَٰلِمَ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ الزمر، ولم يزد على هذا أبدا فهذا العقل والدين والكف عن أحوال المسلمين والتسليم لرب العالمين » .

وقال الإمام محمد بن الحسن الآجري –رحمه الله– بعد ذكره لفضائل الصحابة وثناء القرآن و السنة عليهم يقال:« لمن سمع هذا من الله عز وجل ومن رسوله ﷺ: إن

كنت عبداً موفقا للخير اتعظت بما وعظك الله عز وجل فيهم :﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۝٥٠ ﴾ القصص، وكنت ممن قال الله عز وجل:﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ۝٢٣ ﴾ الأنفال ويقال له:من جاء إلى أصحاب رسول اللهﷺ حتى يطعن في بعضهم ويهوى بعضهم، ويذم بعضاً ؛ ويمدح بعضا ؛فهذا رجل طالب فتنة، وفي الفتنة وقع ، لأنه واجب عليه محبة الجميع والاستغفار للجميع. رضي الله عنهم. ، ونفعنا بحبهم» . [1]

---

[1] انظر كتاب الشريعة للإمام أبي بكر الآجري (٥/ ٢٤٨٥- ٢٤٨٧)

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم وجعلنا ممن يذب عن أعراض صحابة نبيك- صلى الله عليه وسلم-

تم الانتهاء من جمع هذا الكتاب والتعليق عليه في ليلة الجمعة الموافق ١٤/ذي القعدة ١٤٢٧هـ بالمدينة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

بقلم جامعه الفقير إلى الله :

أبي مصعب علي بن ناصر بن محمد

العدني

الفهرس

تمّ بحمد الله